جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

التخصص :دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية

دراسة عينة من مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات

من إعداد الطالبة: مجول حنان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/22.

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/عزاوي عمر..... (أستاذ محاضر–جامعة قاصدي مرباح –ورقلة) رئيسا

الأستاذ/ غوالي محمد البشير..... (أستاذ محاضر جامعة قاصدي مرباح –ورقلة) مشرفا ومقررا

الأستاذ/السايح بوزيد..... (أستاذ–جامعة قاصدي مرباح–ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2015–2016

اهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الذي قال عز وجل فيهما" وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

إلى نبع الحنان وحضن الأمان، إلى أمي الغالية فوزية أطال الله في عمرها

إلى الذي كان لي السند الأول والأخير للوصول إلى ما أنا فيه الآن، أبي الغالي لزهر أطال الله في عمره

إلى مصدر فرحتي وحقيبة أسراري اخواتي أحلام، خولة، رقية

الى قرة عيني وحبيبة قلبي اختي الصغيرة لينة

إلى احباب قلبي وسندي اخواني احمد، أنور، أكرم

الى بنات خالي العزيزات ماريا، فريال

إلى صديقاتي الغاليات اللواتي جمعني بهم القدر ايمان، فريال، ياسمين، فاطمة، مريم، مروى

وإلى كل من تجمعني بهم مودة ومحبة إلى كل من تذكره ذاكرتي ونسته مذكرتي.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي تتم به الصالحات، فأحمده وأشكره على ذلك....

ولا يسعني وأنا بصدد وضع اللمسات الأخيرة لهذا العمل، إلا أن أتقدم بشكري وتقديري وعرفاني وامتناني إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور غوالي محمد البشير الذي لم يبخلني بإرشاداته ونصائحه وتوجيهاته السديدة وكذا حرصه الدائم لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير إلى الأستاذ نصر رحال وكسكس مسعود على كل التوجيهات والمساعدة القيمة التي قدمها لي من أجل إنجاز هذا العمل كما لا يفوتني أن ارفع أسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذ عزاوي على كل المساعدات والتوجيهات.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى وضح طرق وسبل للقضاء على مشكلة فجوة التوقعات الى أدنى حد ممكن لان القضاء عليها كليا امر مستحيل، ولتحقيق هذه الدراسة تم استخدام استمارة استبيان مكونة من 107 فردا من ممارسي مهنة المراجعة ومستخدمي خدمات المراجعة وبعد تفريغ الاستمارات تم معالجتها بواسطة برنامج التحليل الاحصائي spss، وتوصلت الى النتائج التالية:

- ان التزام مراجعي الحسابات بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات.
- مسؤولية المراجع اتجاه اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات.
- زيادة مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية الى دور وأهمية المراجعة من أكثر العوامل المؤثرة والمساعدة في تضييق فجوة التوقعات.

الكلمات المفتاحية: فجوة التوقعات، مراجعي الحسابات، مستخدمي القوائم المالية.

Abstract :

Cette étude a pour objectif d'étudier l'impact de l'expectation gap sur la qualité du rapport de l'auditeur et, d'essayer de trouver les moyens susceptible de la réduire à son minimum, pour réaliser cette étude un questionnaire a été distribué a un échantillon composé de 107 individus, les informations statistiques collecté ont été traité par le logiciel spss, les tests effectués ont permis de dégager les conclusions suivantes :

- l'engagement de l'auditeur aux respects des normes comptable diminue l'effet de l'expectation gap.
- la responsabilité de l'auditeur a la détection de fraude aide a la diminution de l'expectation gap.
- La compréhension des utilisateurs des états financiers du rôle et l'importance de l'audit aide a la diminution de l'expectation gap.

Mots clés : expectation gap, auditeurs, utilisateurs des états financiers.

قائمة المحتويات

المحتـــــوى	الصفحة
الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VI
قائمة الجداول.....	VII
قائمة الأشكال.....	WIII
قائمة الملاحق.....	IX
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: الإطار الفكري لفجوة التوقعات في الجزائر، ودراسات السابقة	
تمهيد	2
المبحث الأول: الإطار الفكري لفجوة التوقعات.....	3
المبحث الثاني: قراءة بعض دراسات السابقة لفجوة التوقعات.....	16
خلاصة الفصل الأول.....	22
الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية	
تمهيد	24

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة.....	25
المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها.....	28
خلاصة الفصل الثاني.....	44
الخاتمة.....	45
المراجع.....	49
الملاحق.....	53
الفهرس.....	57

قائـــمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1.2)	الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة	25
(2.2)	مقياس ليكارت الثلاثي	27
(3.2)	أداة الثبات للمقياس ككل	27
(4.2)	الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة	28
(5.2)	إجابات طرفي العينة حول تأثير التزام بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات	32
(6.2)	اجابات طرفي العينة حول مساعدة اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية في تضييق فجوة التوقعات	34
(7.2)	إجابات طرفي العينة حول مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور واهمية المراجعة يقلل من فجوة التوقعات	35
(8.2)	نتائج اختبار مان ويتني للمحور الأول	36
(9.2)	نتائج اختبار مان ويتني للمحور الثاني	37
(10.2)	نتائج اختبار مان ويتني للمحور الثالث	38
(11.2)	اختبار T-STUDENT للفرضية الأولى	39
(12.2)	اختبار T-STUDENT للفرضية الثانية	40
(13.2)	اختبار T-STUDENT الفرضية الثالثة	40
(14.2)	نتائج تحليل التباين الأحادي (one way anova) لمتغير العمر	41
(15.2)	نتائج تحليل التباين الأحادي (one way anova) لمتغير التأهيل العلمي	42
(16.2)	نتائج تحليل التباين الأحادي (one way anova) لمتغير الخبرة المهنية	43

قائــمة الاشكال:

رقم الشكل	عنوان الاشكال	الصفحة
(1.1)	مكونات فجوة التوقعات	5
(2.1)	نموذج تضييق فجوة التوقعات	15
(1.2)	يوضح متغيرات الدراسة	26
(2.2)	توزيع أفراد العينة حسب العمر	28
(3.2)	توزيع أفراد العينة حسب التأهيل العلمي	29
(4.2)	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية	30
(5.2)	نسبة فئتي عينة الدراسة	30

قائــمة الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملاحق	الصفحة
(1.2)	قائمة الأساتذة المحكمين	53
(2.2)	استمارة الاستبيان	54

المقدمة

أدت المشاكل المالية في السنوات الأخيرة التي تعرضت لها العديد من الشركات الكبرى في العالم الى مطالبة بضرورة وجود مجموعة من الضوابط والأعراف والمبادئ الأخلاقية والمهنية لتحقيق الثقة والمصداقية في تقرير المراجع التي يحتاجها العديد من مستخدمي القوائم المالية خاصة في ظل عولمة وتدويل سوق رأس المال وتزايد الاحجام وتزايد احجام المشروعات نتيجة اجراء العديد من عمليات الدمج بين الشركات سواء على مستوى المحلي او على مستوى الدولي، مما أدى الى تزايد عدد القضايا المرفوعة امام المحاكم ضد مراجعي الحسابات من طرف المجتمع المالي بسبب ما اصابهم من اضرار مادية ناتجة عن اهمال مراجعي الحسابات و تقصيرهم في أداء واجباتهم المهنية.

بعد جدل كبير بين مهنة مراجع الحسابات والمجتمع من مستخدمي القوائم المالية نشأ موضوع فجوة التوقعات حيث لاقى اهتمام كبيرا من الباحثين في علم المراجعة خاصة في العقدين الأخيرين حيث لا يمكن تجاهل تلك الفجوة، او الادعاء بان توقعات مجتمع غير واقعية او القول بان الانتقادات الموجهة الى المهنة غير عادلة.

و بما ان ظاهرة فجوة التوقعات منتشرة في بيئة المراجعة بشكل عام فلا يمكن بطبيعة الحال استثناء بيئة المراجعة في الجزائر منها، فمنذ بداية ظهور المهنة و تطورها و مع صدور معايير المراجعة بدأت تظهر هذه الظاهرة بسبب ان هذه المعايير يغلب عليها الطابع الحكومي كونها صادرة من جهة حكومية و ليست من جهة مهنية مختصة فكانت موجهة بشكل رئيسي لممارسي المهنة و ليس مستفيدي منها، و من ثما يجب ان توجه جهود الباحثين الى دراسة هذه الظاهرة و العمل على إيجاد طرق و سبل و اليات بناءة لتضييق هذه الفجوة الى ادنى حد ممكن لأن التخلص منها نهائيا لا يمكن ان يحدث في بيئة المراجعة، و بالتالي هذا يتطلب الدراسة و التحليل لمكونات فجوة التوقعات بمختلف مستوياتها للبيئة المحاسبية الجزائرية، من اجل وضع سبل و اليات لتضييق هذه الفجوة و الحد من اثارها الى مستوى مقبول، و منه تتمحور الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

الى أي مدى يمكن تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية؟

ومن خلال الإشكالية يمكن طرح الإشكاليات الفرعية:

- هل يؤثر التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات؟
- هل اكتشاف المراجع للغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات؟
- هل مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة يقلل من فجوة التوقعات؟

فرضيات البحث:

من خلال الإشكالية الرئيسة والتساؤلات الفرعية وضعنا الفرضيات التالية التي نسعى لاختبارها من خلال البحث:

- يؤثر التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات.
- ان اكتشاف المراجع للغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات.
- ان مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة يقلل من فجوة التوقعات.

مبرارت اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع في اعتبارات موضوعية وأخرى ذاتية وتتمثل في:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص محاسبة وجباية.

- الميول الشخصي لمجال المراجعة والموضوع عموما، بالإضافة إلى التكوين الأكاديمي الذي تلقيته.
- ارتباط الموضوع بالتطورات التي يشهدها العالم في مجال المراجعة وظهور الأزمات المالية التي سببت أزمة ثقة في مهنتي المراجعة والمحاسبة.
- محاولة رصد ملامح هاته الفجوة ومعرفة مسبباتها الجوهرية والمتسبب الرئيسي في وجودها.
- محاولة اكتشاف العوامل مساعدة في نشأة فجوة التوقعات التي تسير نحو الاتساع والعمل على وضع حلول كفيلة بمواجهتها وتضييقها.

أهداف الدراسة وأهميتها:

- **اهداف الدراسة**: تهدف هذه دراسة إلى تحليل فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، ودراسة العوامل التي أدت إلى وجودها، كما تهدف إلى وضع حلول عملية للسيطرة على تلك الفجوة القائمة بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات من خلال التزامهم بتطبيق المعايير والقواعد والسلوكيات التي تفرضها المهنة وتوقعات المستخدمين.
- **أهمية الدراسة**: وتستمد أهمية هذه الدراسة من الحاجة الى فهم واضح لطبيعة فجوة التوقعات ونطاقها، وهو ما يساعد في المساهمة في دعم المهنة وتطوير قدرتها على إيجاد الحلول اللازمة لتضييق هذه الفجوة.

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية** :**اخترنا** كحدود مكانية بيئة المراجعة الجزائرية ولكبرى واتساع البيئة الجزائرية تم حصر الدراسة في جنوب شرق الجزائر من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينتي الدراسة وهما محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية.
- **الحدود الزمانية**: تتمثل في الفترة الممتدة من تاريخ توزيع الاستمارة إلى تاريخ استلام آخر استمارة (من شهر جانفي إلى شهر ماي2016).

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

بغية معالجة الإشكالية المطروحة في الدراسة تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في الجزء النظري والذي يتناسب مع طبيعة ونوع الموضوع لاعتماده على وصف الظاهرة وتفسيرها واستخلاص النتائج، ثم تعميمها، أما الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على المنهج دراسة الحالة.

أما الأدوات المستخدمة فتتمثل في برنامج معالج الجداول EXCEL2013 وذلك لتجميع المعطيات في شكل جداول وأشكال من خلال عملية الاستبيان والتي شملت 107فردا، كما تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS 20للقيام باختبارات الإحصائية المناسبة.

مرجعية الدراسة:

من أجل تكوين نظرة على موضوع الدراسة والوصول إلى حل الإشكالية المطروحة، فقد تم استخدام مجموعة من المراجع والمصادر المختلفة، والتي استعملت في بيئات مختلفة وفي أزمان مختلفة إلا أنها أحاطت بموضوع الدراسة وهيئت لنا عملية البدء فيها، حيث شملت: كتب، مقالات، ملتقيات، مجلات، الأطروحات والمذكرات، وقد تم التطرق لها في محتوى المذكرة.

صعوبات البحث:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهت الباحث أثناء إعداد هذا العمل فيما يلي:

- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية عن طريق استخدام أداة المقابلة والملاحظة والتي تتناسب أكثر مع موضوع الدراسة، وهذا ما جعل الباحث يلجأ لعملية الاستبيان كأداة مساعدة للوصول إلى حل إشكالية الدراسة.
- لا نستطيع أن نقيس موضوع فجوة التوقعات في بيئة المراجعة.
- غياب فهم وإدراك واضح لظاهرة فجوة التوقعات من طرف عينة الدراسة، وهذا ما دعانا إلى شرح وتلخيص إلى أهم ما تهدف له الدراسة.

هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة على التساؤلات واختبار الفرضيات ووصولا إلى النتائج والتوصيات فقد تم تقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: في هذا الفصل تم تقديم إطار نظري للإشكالية قيد البحث، بحيث تطرقنا إلى مفهوم فجوة التوقعات ومكوناتها، ثم الأسباب المؤدية الى نشأتها والحلول والاليات الممكنة لتضييق هذه الفجوة، وهذا كله في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع.

الفصل الثاني: يختص بالجانب الميداني لاختبار موضوع الدراسة، وذلك من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة ومتغيراتها بالإضافة إلى طرق وجمع متغيرات الدراسة، والبرامج والأدوات المستخدمة في تحليل الإشكالية من خلال أداة الاستبيان وهذا للوقوف على مدى تضييق فجوة التوقعات من وجهة نظر العينة محل الدراسة، وهذا كله في المبحث الأول، أما المبحث الثاني خصص لعرض ومناقشة النتائج.

الفصل الأول

الإطار الفكري لفجوة التوقعات في الجزائر، ودراسات السابقة

تمهيد الفصل:

يعد فشل المراجعة بكل أشكاله و كثرة الدعاوي القضائية على الخدمات المقدمة من قبل مكاتب المراجعة واختلاف الأهداف الملزمة لمهنة المراجعة وزيادة القيود المفروضة على عملية المراجعة هي في الأساس معروفة بصفة عامة لمراجعي الحسابات ولكنها غير معروفة لمستخدمي القوائم المالية لهذا فإن توقعات المستخدمين من عملية المراجعة تزيد كثيرا عن الخدمات التي يقدمها مراجعي الحسابات مما يخلق فيما بعد ما يسمى بفجوة التوقعات في مهنة المراجعة وبالرغم من وجود تلك القيود المفروضة على المهنة فإن على المراجعين عدم تجاهل تلك الفجوة أو الادعاء بأن تلك التوقعات غير واقعية، ولذلك يجب تضييق تلك الفجوة عن طريق تحديد أسباب وجودها ومن ثم محاولة إيجاد طرق و اليات لمعالجة هذه الفجوة، وتحت هذا المنوال نقوم بتقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: الإطار الفكري لفجوة التوقعات.

المبحث الثاني: قراءة بعض دراسات السابقة لفجوة التوقعات.

المبحث الأول: الإطار الفكري لفجوة التوقعات في الجزائر.

لقد نشأت مشكلة فجوة التوقعات في مهنة المراجعة نتيجة لعدم التطابق بين توقعات المجتمع الذي يشمل جميع المستفيدين من خدمات المراجعة لما يجب أن تكون عليه مسؤولية المراجعين، وبين فهم المراجعين لحدود مسؤولياتهم .

المطلب الأول: طبيعة فجوة التوقعات ومكوناتها

الفرع الأول: مفهوم فجوة التوقعات

من المعروف بان فجوة التوقعات تعبر عن الفرق بين ما يتوقعه مستخدمي التقارير المالية من مراجعي الحسابات وما يقوم المراجع بآدائه فعلا، وقد قدمت عدت تعريفات لهذه الفجوة:

عرِفت فجوة التوقعات بأنها الفجوة أو الثغرة بين ما تنص عليه معايير التدقيق فيما يتعلق بمهمة مدقق الحسابات وبين توقعات مستخدمي البيانات المالية إزاء ما يقدمه المدقق.[1]

وعرف liggio فجوة التوقعات بانها " الاختلاف بين مستوى الأداء المتوقع كما يتصوره كل من المراجع الخارجي المستقل ومستخدمي التقارير المالية"، حيث يعتبر liggio اول من استخدم هذا المصطلح في السبعينيات.[2]

كما يعرف LEE TOM فجوة التوقعات بانها " التباين بين ما هو متوقع ان يحققه مراجعي الحسابات وبين الأداء الفعلي لهم، حيث ترتبط تلك الفجوة بالأداء الفعلي للأعمال، واخفاق مراقبي الحسابات في أداء عملهم بالشكل المطلوب ".[3]

من خلال ما سبق يتبين لنا أن فجوة التوقعات تشير عموماً إلى الاختلاف بين ما يقوم به مراجعي الحسابات وبين ما ينبغي أن يقوم به مراجعي الحسابات على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.

ويتضح مما سبق وجود ثلاثة عناصر رئيسية تشكل تلك الفجوة وهي كما يأتي:[4]

- الفجوة بين ما يقوم به المراجعين حالياً وبين معايير المراجعة المقررة.
- الفجوة بين ما يقوم به المراجع حالياً وبين توقعات المجتمع.
- الفجوة بين معايير المراجعة المقررة وتوقعات المجتمع.

تعتبر فجوة التوقعات بصفة عامة مادة للاهتمام الملحوظ من كافة الأطراف التي لها مصلحة لعملية المسائلة المحاسبية وعلى مصداقية مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تم توجيه الأبحاث والدراسات التجريبية نحو تحديد نطاق الفجوة من وجهة نظر عدد من الأطراف المهتمة، وفيما يلي سنحاول دراسة هذه الأطراف[5]:

1محمد عبد الرحمن حسن القضاة، **فجوة التوقعات وسبل تضييقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة جرش،2013، ص27.

2كرمية نسرين، **دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،2015، ص145.

3د/فاتح سردوك، **دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر**، مجلة الرؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 9، 2015، ص 273.

4أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2008، ص 354.

5طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، سنة2004، ص 73.

المستثمرون: إن مقدمي رأس المال ومستشاريهم مهتمون بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، كما تحتاجون أيضا لمعلومات تعيينهم على اتخاذ قرار الشراء من عدمه، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح.

الموظفون: يهتم الموظفون بكل ما يتعلق بربح صاحب العمل من خلال المعلومات المرتبطة بذلك وأيضا يهتمون بالمعلومات التي ستكون لها علاقة بمكافآتهم والتي تعود عليهم بمنافع متعددة.

المقرضون: يهتم المقرضون بالمعلومات التي من خلالها تكون لديهم دراية فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها ستكون من نصيبهم عند موعد الاستحقاق.

الموردون: وتتمثل علاقتهم بالمعلومات من خلال معرفة آجال أخذ مستحقاتهم ومعرفة ما إذا كان ذلك في موعد الاستحقاق أم غير ذلك.

الزبائن: يهتم الزبائن على مدى استمرارية المنشأة في نشاطها خصوصا في حالة كونهم مرتبطين بالمنشأة ارتباط وثيق وطويل وهناك تعاملات كبيرة بينهم لذا من المهم والضروري معرفة ودراسة المعلومات المتعلقة بذلك.

الحكومات ووكالاتها(مؤسساتها): من الضروري دخول الحكومة في هذا المجال من خلال وضع السياسات الضريبية وكيفية سيرورة المنشأة ومعرفة عدة إحصاءات كالدخل القومي، وأيضا لها علاقة بتنظيم نشاطات المنشأة.

الجمهور: تؤثر المنشآت على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال قد تقدم المنشآت مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للكشوف المالية أن تساعد الجمهور من خلال تزودهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في انماء المنشأة وتنوع نشاطاتها.

الإدارة: يشير لفظ الإدارة في مجال المراجعة إلى مديري الشركات والمراقبين الماليين والأفراد في مستويات الإشراف، وتهتم الإدارة بالمعلومات من خلال العمل على جعلها دقيقة وسليمة من الأخطاء سواء كانت سهوا أو عمدا.

الأكاديميون :في السنوات الأخيرة لوحظ بأن الأكاديميين أصبحت لديهم أهمية بالغة لتفعيل عملية المراجعة، ولو انه يوجد هناك اختلاف حول تأثير بعض الأكاديميين على ما معتقده الجمهور العام بخصوص التنظيمات المهنية والمراجعين، وربما للمدى الذي معه يغيرون من نطاق اتجاهات تلك الجهات والمراجعين.[1]

الفرع الثاني: مكونات فجوة التوقعات

يمكن توضيح وتحليل محتوى فجوة التوقعات من خلال ثلاث مستويات كما يلي:[2]

المستوى الأول: التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع، بخصوص المسؤوليات التي يجب ان تنفذها المراجعة.

المستوى الثاني: التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع، بخصوص المسؤوليات الحالية للمراجع.

1مفيد عبد اللاوي، **آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص 172.

2د/جورج دانيال غالي، تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة، دار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 7.

المستوى الثالث: التباين بين مستخدمي القوائم المالية والمراجع، بخصوص مدى الكفاءة في تنفيذ المراجعة.

ووفقا لهذه المستويات فان فجوة التوقعات في المراجعة تتكون من:[1]

أولا: فجوة المعقولية: تمثل فجوة المعقولية الاختلاف بين توقعات المجتمع أو مستخدمي القوائم المالية من مهنة المراجعة، وما يستطيع المراجع أدائه بصورة معقولة، أي أن مستخدمي القوائم المالية يتوقعون دورا أكثر فعالية للمراجعة مقارنة بما توفره الآن من أداء من الناحية التطبيقية.

ثانيا: فجوة الأداء: تعبر فجوة الأداء عن التباين بين ما يمكن توقعه من أداء المراجعين بشكل معقول عن طريق مستخدمي القوائم المالية وبين ما يتصوره هؤلاء المراجعين من أدائهم الفعلي، ويمكن تحليل هذه الفجوة إلى عنصرين:

1- **فجوة نقص المعايير:** هي عبارة عن التباين في الواجبات التي يمكن توقعها بشكل معقول من المراجع وبين واجبات المراجع وفقا لمعايير المراجعة، ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في معايير المراجعة.

2- **فجوة نقص الأداء:** وتعرف على انها الفجوة بين واجبات المراجع وفقا لمعايير المراجعة وبين الأداء الفعلي له ويطلق على تلك الفجوة عدم كفاية أو قصور في الأداء.

ويوضح الشكل التالي تلك المكونات كما يلي:

الشكل رقم (1.1): مكونات فجوة التوقعات

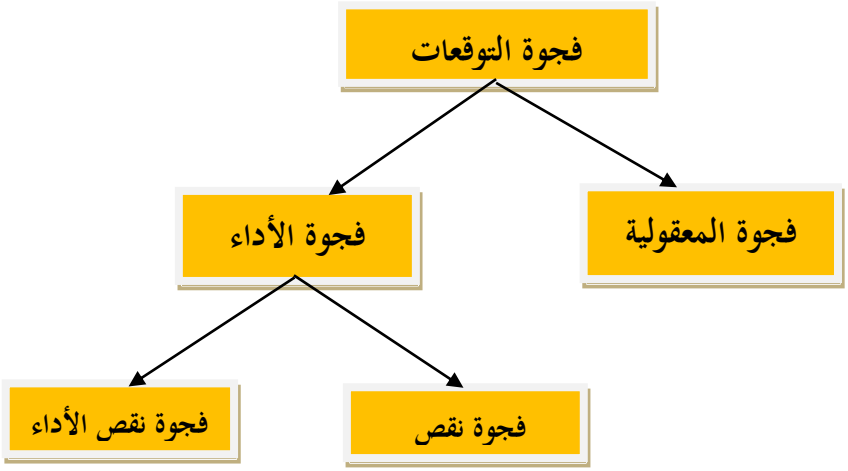

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على ما سبق

ونظرا لتعدد مفاهيم فجوة التوقعات تعددت معها وجهات النظر من قبل الباحثين حول مكوناتها، فزيادة عن التقسيم الذي اوردناه سابقا، فان هناك تقسيما اخر، سنتناول كل فجوة على حدى كما يلي: [2]

1احمد برير، جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التجارية، جامعة ورقلة، 2014، ص 68.

2احمد برير، مرجع سابق، ص 70.

أ- **فجوة الاستقلال:** تتمثل فجوة الاستقلال في انحراف السلوك الفعلي للمراجع عن الاستقلال المتوقع منه وفقا لقواعد السلوك المهني وتوقعات المجتمع، الامر الذي يؤدي الى زيادة الشك لدى مستخدمي القوائم المالية بان التقرير النظيف هو عبارة عن المؤشر على استمرار وازدهار المؤسسة.

ب- **فجوة المسؤولية:** تعبر فجوة المسؤولية على مقدار التباين والاختلاف في مدى فهم مستخدمي القوائم المالية والمجتمع لواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق مراجع الحسابات مع إدراك وأداء المراجع لتلك الواجبات والمسؤوليات ويبرز الاختلاف في مدى الالتزام بمعايير المحددة وقدرة هذه المعايير على تحسين الأداء ومدى إدراك وفهم المراجع وتطبيق هذه المسؤوليات والواجبات.

ت- **فجوة التأهيل:** ان تزايد الشك في مدى حصول المراجع على التأهيل العلمي والعمل الكافي من قبل المجتمع او مستخدمي القوائم المالية ومن المستفيدين من الخدمات المهنية الذي يمكنه من اكتشاف كافة الأخطاء والغش والتدليس والتصرفات الغير قانونية هو أحد أسباب لظهور فجوة التوقعات في المراجعة.

ث- **فجوة الجودة:** تنشأ فجوة الجودة من المقدار الذي يشعر به المجتمع او مستخدمي التقارير المالية في نتائج المراجعة من كونها قد تمخضت عن أداء يغيب عنه الاتصال والتواصل مع الأطراف الأخرى في مهامه بصورة التي تتوقعها الأطراف الخارجية مع قصور في برامج ومعايير الرقابة على الأداء المهني.

ج- **فجوة التوصيل:** يعتبر الهدف الأساسي للرقابة على الحسابات هو توصيل نتائج الفحص والتقرير الى مستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يستطيعون فهم هذه النتائج بدون صعوبة، أي بمعني هذه الفجوة ناشئة عن سوء التقدير او بالأحرى عدم فهم المستخدمين للمراجع من خلال المعلومات المقيدة في تقديره وذلك بسبب رداءة قناة الاتصال وضعف التكوين للمستخدمين والعمل بمفردات غير مفهومة للمستخدمين من قبل المرجع ....[1]

ح- **فجوة عدم المعرفة:** يعتبر عدم معرفة المستخدمين لطبيعة المراجعة ومحدداتها والرغبة في الحصول على اقصى ما يمكن من المراجعين مقابل ما يدفعه لخدماتهم بمعنى تعظيم منفعته على حساب المهنة امرا منشأ لفجوة التوقعات في المراجعة.

المطلب الثاني: أسباب نشأة فجوة التوقعات واثارها

الفرع الأول: أسباب نشأة فجوة التوقعات

لقد اختلفت وجهات النظر حول الأسباب الرئيسية لوجود فجوة التوقعات وهي كما يلي:[2]

- ✓ قلة المعرفة، سوء الفهم، فجوة معقولية لوظيفة المراجعة.
- ✓ تطور مسؤوليات المراجعة لا يتماشى مع التغيرات في توقعات مستخدمي القوائم المالية.
- ✓ ربط فشل الشركات وانهيارها بفشل المراجعة.
- ✓ طبيعة المراجعة لاعتمادها على العينات الاحتمالية.

1مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 155.

2 Mahdi salehi, Audit expectation gap : concept, nature and trace, Africain Journal of Businss Management, vol 5(21) 23/09/2011, p 8382

وفي دراسة قام بها الباحث أكد على ان هناك ثلاثة أسباب لوجود فجوة التوقعات والتي هي:[1]

- ✓ أسباب ترجع الى قصور في أداء المراجعين.
- ✓ أسباب ترجع الى قصور في المعايير.
- ✓ أسباب ترجع الى مغالاة الجمهور في توقعاته.

وفيما يلي سنحاول الإلمام بالعوامل والأسباب المؤدية إلى فجوة التوقعات سواء كانت متعلقة بالمراجع في حد ذاته أو متعلقة بالمستخدمين أو بأشياء أخرى:

أولا: الأسباب المتعلقة بمراجعي الحسابات:

1- الاختلاف حول دور المراجع الحسابات في المجتمع:[2]

ويمكننا القول إن هناك اختلاف حول الدور الذي تلعبه المراجعة في المجتمع وأن مثل هذا الاختلاف هو السبب الرئيسي لوجود فجوة التوقعات، وفي هذا الصدد فإن واجبات ومسؤوليات ودور المراجع محدد وفقا للمعايير المهنية، وهو الأمر الذي بات معه القول إن توقعات مستخدمي القوائم المالية الناتجة عن عدم وضوح دور المراجع هو توقعات غير معقولة.

2- الشك في استقلال مراجع الحسابات وحياده:

يعد استقلال المراجع محور عملية المراجعة، حيث يمثل مبدأ أساسيا في عملية التأكيد التي يقوم بها المراجع كما انه يعتبر أحد معايير المراجعة الهامة، كما انه منبع لثقة مستخدمي التقارير المالية، فكلما تعرض استقلال المراجع لشك اهتزت الثقة في القوائم المالية المصادق عليها.[3]

وعليه إذا فقد المراجع استقلاله يكون فقد السبب في وجوده، حيث أن الهدف من عملية المراجعة هو الحصول على رأي فني مستقل ومحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية، وبالتالي عندما يفقد المراجع استقلاله سيكون الأداء الفعلي له مختلفا عن الأداء المتوقع منه وبالتالي تنشأ هذه الفجوة[4].

3- نقص الكفاءة المهنية لمراجع الحسابات[5]:

إن عدم اعتناء المراجع بواجباته المهنية بكل كفاءة يتيح الفرصة لزيادة عدم الثقة فيهم من طرف مستخدمي القوائم المالية، فهؤلاء المستخدمين يفترضون بأن المراجع في موقع يتيح له القدرة على كشف عمليات الغش والتلاعبات التي تقوم بها إدارة المؤسسة التي يتم مراجعتها فحين أن المراجع يؤكد بأن مسؤوليته تتعلق ببذل العناية المهنية الكافية لإبداء رايه العادل حول مصداقية القوائم المالية.

1د/ شحاتة السيد شحاته ود/ منصور احمد البديوى، دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 26.

2مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص159.

3احمد برير، مرجع سابق، ص 72.

4مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 160.

5شدري معمر سعاد، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة* بومرداس، 2014، ص 184.

4- **انخفاض جودة الأداء المهني:**

من المعروف في عملية المراجعة عندما لا تأدي بشكل جيد تفقد القيمة التي من أجلها وجدت مهنة المراجعة، فأي مراجعة غير ملائم سوف ينعكس على صحة التقارير المالية مما قد يلحق الضرر بالمجتمع المالي المستخدم لهذه التقارير، فزاد الاهتمام أكثر بتقرير المراجعة، وأصبح من الضروري الرفع من جودة مهنة المراجعة لمسايرة هذا التطور الحاصل في بيئة المراجعة، ومن اهم أسباب خفض جودة أداء العمليات المراجعة من بينها:[1]

- قيام المراجعين بالتنافس فيما بينهم للحصول على عمليات مراجعة جديدة أو لعدم فقدان العمليات الحالية.
- قبول أتعاب منخفضة عن عمليات المراجعة لا تتناسب مع المجهود اللازم لأدائها وذلك نتيجة للمنافسة.
- تأدية خدمات أخرى للعملاء بأتعاب منخفضة للحصول على رضاءهم وضمان تجديد تعيينهم سنوياً.
- عدم التحفظ بشأن الاستمرار عندما يكون ذلك ضرورياً لعدم فقد العميل.

5- **قصور معايير المراجعة والتقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع:**

رغم إصدار العديد من المعايير المتعلقة بفجوة التوقعات من طرف المنظمات المنظمة للمهنة، الا ان هذا لايزال ناقصا مقارنة مع تزايد احتياجات المجتمع من مهنة التدقيق، ويشمل القصور في المعايير في مجالات معينة كمسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والاحتيال، وكذا التصرفات غير القانونية والإبلاغ عنها، إضافة إلى مسؤوليته عن مدى قدرة المنشاة على الاستمرار.

ثانيا: أسباب متعلقة بمستخدمي التقارير المالية:

1- نقص الثقافة عن الإطار المفاهيمي للمحاسبة والمراجعة لدى المستخدمين:[2]

يوجد قصور في نشر الوعي بالمفاهيم والمبادئ والفروض للمحاسبة والمراجعة لدى فئة جمهور المستخدمين اذ ان هذا القصور من شأنه ان يأدي الى عدم الالمام والادراك بماهية وأهدف المراجعة، مما يولد المزيد من التوقعات المبالغ فيها نحو الاعمال المدركة والفعالية للمراجع مما يزيد من اتساع فجوة التوقعات في المراجعة.

2- الاختلاف في تفسير معنى ومحتوى تقارير المراجع:[3]

إن المفاهيم المستخدمة في تقرير المراجع يكتنفها نوع من الغموض والجدل حول معانيها، والرسالة التي يمكن أن توصلها إلى مستخدمي ذلك التقرير فالمستخدمون يمكن أن يعتمدوا على تغيرات مختلفة لهذه المصطلحات، فهي بذلك يمكن أن تعطي معاني مختلفة لمختلف الفئات المستخدمة لتقرير المراجع، وهذا يمكن أن يعمق من فجوة التوقعات.

3- ان المراجع مسؤول عن إعداد القوائم المالية:[4]

ذهب الاعتقاد المفرط من قبل مستخدمي القوائم المالية، على أن المراجع مسؤول عن إعداد هذه القوائم، في حين

1اسلام عبد الفاتح محفوظ يوسف، **قياس أثر فجوة التوقعات في مراجعة على قرارات مستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنها، 2011، ص65.

2احمد برير، مرجع سابق، ص 75.

3شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص 216.

4د/صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 145.

أن هذا الأخير مسؤول عن التقرير عليها في ظل ما تمليه معايير المراجعة، فمسؤولية إعداد هذه القوائم تقع على عائق الإدارة في ظل ما يمليه التشريع والمبادئ المحاسبية، فوظيفة الإعداد هي وظيفة إنشائية تقع على عاتق المحاسب بينما وظيفة الفحص والتقرير هي وظيفة انتقادية تقع على عاتق المراجع.

4- توقع مستخدمي القوائم المالية بان المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء وحالات الغش والتصرفات غير القانونية:

ان ن أحد أكثر عوامل تأثيرا باتجاه توسيع الفجوة هو توقع مستخدمي المعلومة المالية بان المراجع عليه مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش والتلاعب والمخالفات غير القانونية وهنا تكون فجوة التوقعات بسبب رؤية الجمهور للمراجع على انه حارس يحمي من الغش والتلاعب والمراجعون لا يعتبرون اكتشاف الغش والأخطاء يقع ضمن مسؤولياتهم لأنه عند وجود غش او أخطاء يقتصر المراجع على إعطاء راي فني محايد حول القوائم المالية محل المراجعة من حيث عدالتها وعدم احتوائها على أخطاء مادية او مخالفات.

5- الرأي النظيف يضمن قدرة المؤسسة على الاستمرارية في النشاط:

ساد الاعتقاد عند جل فئة المستخدمين لرأي المراجع على أن التقرير الحامل للرأي النظيف يوحي بإمكانية استمرار المؤسسة في نشاطها، وإذا حدثت الحالة العكسية فسرت على أنها فشل المراجعة، لهذا جاءت المعايير المختلفة للمراجعة وخاصة في بعض الدول إلى الإجابة عن هذا الأشكال المبرز لفجوة التوقعات من خلال اعتماد معايير تجبر المراجع على التقرير عن كل الشكوك الجوهرية المرتبطة بقدرة المؤسسة على الاستمرار في النشاط لفترة زمنية معقولة عادة لا تزيد عن السنة من تاريخ نهاية القوائم المالية الختامية محل الفحص، كما أنها أشارت إلى أن المراجع ليس مسؤولا عن التبوء بالظروف و الأحداث المستقبلية، بشرط أن تكون توقعات المستخدمين واحتياجاتهم معقولة من خلال توقع الإفصاح من قبل المراجع عن مدى تعرض المؤسسة للمخاطر وعدم التأكد من الاستمرارية في نشاطها، بحيث لا يجوز لهؤلاء المستخدمين من أن يتوقعوا أن هذا المراجع مجبر ومطالب قانونا بالتنبؤ بإمكانيات المؤسسة في الاستمرار.

كما توجد دراسات حددت بعض العوامل المساهمة في توسع الفجوة وهي كما يلي:[1]

- ✓ قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة التدقيق.
- ✓ نقص الكفاية المهنية والتي تشتمل نقص العناية والمعرفة والخبرة.
- ✓ نقص استقلالية المدقق التي قد يؤثر عليها النفوذ العليا في المنشاة.
- ✓ اختلاف التوقعات من طرف مستخدمي القوائم المالية فيما يخص المسؤوليات، المعايير.
- ✓ التصورات المختلفة للأداء الفعلي للمدقق.
- ✓ مدى منطقية ومعقولية التصورات المختلفة للمجتمع.

1هاني محمد خليل، **مدى تأثير حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009، ص45.

الفرع الثاني: اثار فجوة التوقعات

لفجوة التوقعات آثار عدة على البيئة المحاسبية الجزائرية، فتؤثر بشكل مباشر على الأطراف الخارجية للمؤسسة يمكن أن نميز في هذا الإطار بين نوعين من الآثار[1]:

أولا: الآثار السلبية: تتمثل في المستويات التالية:

1- **على مستوى البورصة:** عند نشوء فجوة توقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، يؤدي ذلك إلى الاستغناء عن رأي المراجع كمرجع أساسي لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة؛ لأنه لا يعبر بصدق عن الأداء المالي الفعلي للمنشاة، وباعتباره المصدر الرئيسي للمعلومة المالية في البورصة، فهذا يؤثر على شفافيتها ومنه على كفاءة السوق المالي.

2- **على مستوى مهنة المراجعة:** تؤدي هذه الفجوة إلى أزمة ثقة بين مراجعي الحسابات ومستخدمي التقارير المالية، وتصبح مهنة المراجعة لا تحقق الأهداف المنوطة بها، كالتأكيد على مدى صدق القوائم المالية، واكتشاف الغش والاحتيال والأخطاء الجوهرية، والتي لها تأثير على استمرارية المنشاة.

3- **اختلال التوصيل الفعال:**[2] ويتضح من خلال عدم رضا العميل على أداء المراجعين، مما يؤدي الى التقليل من أهمية تقرير المراجع، فيؤثر على إعداده والتزام بأحسن الأساليب لتوصيله.

ثانيا: الآثار الايجابية: وتتمثل في الاتي:[3]

1- **تفعيل دور المنظمات المهنية:** إن لفجوة التوقعات آثار سلبية على مهنة المراجعة، وهذا يجعل المنظمات الدولية في بحث دائم ومستمر عن الحلول والمقترحات لتضييق الفجوة والحد من الآثار السلبية، وتحسين الإطار العام للمهنة من خلال العمل على سن المعايير المناسبة والمنظمة للمهنة، فضلا عن العمل على عقلنة التوقعات وتحسين أداء المراجعين.

2- **الاهتمام بالأنظمة:** تستدعي هذه الفجوة الاهتمام أكثر الأنظمة وتأهيلها، من اجل تحقيق الأهداف وضمان الاستفادة من توجيه عملية المراجعة، وتتمثل هذه الأنظمة في: النظام المحاسبي في المنشاة، لان النظام المحاسبي هو موضوع تقييم وفحص من طرف المراجع، من اجل اكتشاف الأخطاء والاختلال، ومنه توفير الجهد وإكساب الثقة في العينات الاحتمالية، ونظام الرقابة الداخلية فكلما كان قويا وصارم كان دافعا لوقوع الأخطاء والغش.

رغم النتائج السلبية للفجوة إلا أنها تساهم بنسب كبيرة في تطوير وتحسين مستوى جودة المراجعة، إضافة إلى تضييق الفجوة بين توقعات مستخدمي القوائم المالية وأداء مراجع الحسابات.

1عبد الرزاق خليل، رشيدة خالدي، **تفعيل نظام محاسبي سليم بما يسهم في التقليص من فجوة التوقعات**، **مجلة رؤى اقتصادية**، العدد السابع، ديسمبر 2014، ص144.

2 **صديقي مسعود**، مرجع سبق ذكره، ص 153.

3عبد الرزاق خليل، رشيدة خالدي، **مرجع سابق**، ص146.

المطلب الثالث: جهود المنظمات المهنية وسبل تضييق فجوة التوقعات.

الفرع الاول: جهود المنظمات المهنية تجاه تضييق نطاق فجوة التوقعات:[1]

أولا: المعايير المتعلقة باكتشاف الغش والمخالفات والأعمال غير القانونية

تشتمل على المعيارين رقم (53، 54):

لقد احتل اكتشاف الغش والمخالفات جزءاً كبيراً في أدبيات المراجعة، حيث يعتقد الكثير من مستخدمي القوائم المالية أن مراجع الحسابات هو المسؤول الأول عن اكتشاف جميع حالات الغش والمخالفات، وبناءاً على ذلك أصدر مجلس معايير المراجعة في عام 1988 المعيار رقم (53) بعنوان (مسؤولية المراجع بشأن اكتشاف والتقرير عن الأخطاء والمخالفات).

ولقد جاء هذا المعيار بديلاً للمعيار رقم (16)، حيث يوفر المعيار إرشادات حول مسؤولية المراجع المستقل عن اكتشاف الأخطاء والمخالفات في مراجعة القوائم المالية، ففي حالة وصول المراجع إلى نتيجة مفادها أن القوائم المالية متأثرة بالمخالفات الجوهرية عليه أن يصر على تعديلها، وإذا لم يتم ذلك عليه أن يصدر تقريراً متحفظا أو رأيا سلبيا عن القوائم المالية مبرراً بذلك كل الأسباب التي أدت إلى رأيه.

بعد مطالبة العديد من المنضمات بإعطاء المراجع الحسابات مسؤولية إضافية، قام مجلس معايير المراجعة بإصدار المعيار رقم (82) بديلاً عن المعيار رقم (53) الذي يركز على دراسة الغش عند مراجعة القوائم المالية، وهو ما أكده علي[2]، على أهمية الحاجة إلى صدور المعيار رقم (82) الصادر في أبريل عام 1997م بعد أن تكونت لجنة من مجلس معايير المراجعة (ASB) لتقييم مدى صلاحية المعيار رقم (53)، وقد أوصت اللجنة بضرورة إصدار معيار جديد يساعد المراجع على اكتشاف القوائم المالية المضللة نتيجة لوجود غش.

ركز المعيار رقم (82) على دراسة عوامل خطر الغش ذات الصلة بالتقارير الاحتيالية، إلى جانب فحص نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة محل المراجعة، حيث ينتج عن عملية تقييم المراجع لخطر المراجعة مستوى الإشراف للمراجعين، ودرجة الشك المهني كما يجب ألا نغفل دور خبرة المراجع وكفاءة الأفراد المساعدين في عملية المراجعة، بحيث يمكن تكليف الأكفاء بمسؤوليات كبيرة تتناسب مع خبرتهم.

كذلك على المراجع إبلاغ تلك المخالفات للجنة المراجعة، وإذا ارتأى الانسحاب بسبب عجزه أو منعه من القيام بأعماله، بحيث تكون لجنة المراجعة على علم بأي مخالفات تصدر وخاصة المخالفات الجوهرية، كذلك دعا المعيار رقم (82) إلى لفت انتباه لجنة المراجعة والإدارة إلى كافة عوامل الغش التي تم اكتشافها، كل ذلك يكون دون إيصالها للغير، حيث لابد للمراجع أن يلتزم السرية في تلك الأمور.

في عام 1988م أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم (54) لكي تحل محل نشرة معايير المراجعة رقم (17) والتي تعتبر مسؤولية المراجع عن اكتشاف والتقرير عن التصرفات غير القانونية لها الأثر الهام على القوائم المالية مثلها مثل

1غوالي محمد البشير، **مهنة المراجعة القانونية في الجزائر بين الإستجابة لمتطلبات المهنة وضغوط المحيط**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر، **2011**، ص **179**.

2علي سمية أمين، **فجوة التوقعات بالنسبة لدور المراجع الخارجي في المجتمع دراسة ميدانية**، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين القاهرة، 2001، ص179.

مسؤولية المراجع عن اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية، ويسري أعمال هذا المعيار من الأول من يناير 1989م، حيث تختلف التصرفات غير القانونية بدرجة كبيرة بعلاقتها بالقوائم المالية.

وعليه يمكن القول إن المعيارين (53) و(54) قد أضافا بعداً جديداً لتضييق فجوة التوقعات ولو بشكل جزئي، حيث نصا على توسيع مسؤولية المراجعين عن اكتشاف الغش والاخطاء والتصرفات غير قانونية نظراً لأهميتها النسبية.

ثانيا: المعايير الخاصة بزيادة فعالية المراجعة [1]

تشتمل على المعايير التالية (55، 56، 57):

عمل المعيار (55) على مراعاة بيئة الرقابة الداخلية للعميل من خلال العمل على تقييم مخاطر الرقابة عند المستوى الأقل، وكذلك إجراء اختبار لإجراءات مدى فاعلية نظام الضبط الداخلي لدى مؤسسة العميل، وذلك للعمل على تجنب المشاكل المالية، حيث اشترط المعيار من المراجع أن يكون ملماً بنظام الرقابة الداخلية لدى العميل.

وبخصوص المعيار (56) قام مجلس معايير المراجعة (ASB) بإصداره ليحل محل المعيار رقم (23) الصادر في أكتوبر عام 1978، حيث يقر هذا المعيار على أهمية الإجراءات التحليلية، والتي قد تكون فعالة في حالة حدوث عدد من التجاوزات المالية،

أما المعيار (57) فيركز على مراجعة التقديرات الحسابية، مثل صافي قيمة الموجودات وكذلك خسائر القروض، كذلك يدخل هذا المعيار في عنصر هيكل الرقابة الداخلية وذلك في حالة تقييم أداء الإدارة، حيث على المراجع الحصول على أدلة ثبوتية معقولة،

ثالثا: معايير تحسين الاتصالات الخارجية [2]

تشتمل على المعيارين رقم (58، 59):

يعتبر الدافع الأساسي من إصدار المعيار رقم (58) هو مساعدة مستخدمي القوائم المالية على تفهم دور وطبيعة الدور الذي يلعبه المراجع في المجتمع، ولعل من أهم الأمور الملموسة الناتجة عن هذا المعيار هو تقرير المراجع النموذجي الجديد، حيث يتطلب هذا المعيار إظهار النقاط التالية:

أ) إظهار مسؤوليات المراجع ومسؤوليات الإدارة.

ب) إيضاح طبيعة عمل المراجع من خلال تخطيط عملية المراجعة.

ج) التأكيدات التي يقدمها المراجع في تقريره.

بخصوص المعيار (59) الصادر عام 1988م بدلا من المعيار (34) حيث يهدف إلى تحديد مدى مسؤولية المراجع عن الأحداث المستقبلية (الاستمرارية)، حيث نشأ اعتقاد لدى غالبية مستخدمي القوائم المالية على أن تقرير المراجعة يضمن قدرة المؤسسة على الاستمرار، وأنه في حالة فشل الشركة بعد أن يكون المراجع قد أعطى تقريراً نظيفاً توجه أصابع الاتهام للمراجع بإهماله أو تقصيره في أداء مهمته، حتى وإن كان الفشل نتيجة أحداث مفاجئة أو بعد إتمام عملية المراجعة.

1غوالي محمد البشير، مرجع سابق، ص181.
2غوالي محمد البشير، مرجع سابق، ص193.

الفرع الثاني: طرق وسبل تضييق فجوة التوقعات

أولا: تدعيم استقلال المراجع الخارجي:[1]

حرصاً على دعم استقلال وحياد مراجع الحسابات وزيادة ثقة الجمهور في تقارير المراجعة وتضييق فجوة التوقعات، وعدم ممارسة إدارة المنشأة الضغط على المراجع للسير في ركابها وللمحافظة على استقلاله، فإن قانون الشركات في معظم بلدان العالم قد نص على حق تعيين وتحديد أتعاب وعزل المراجع بيد لجنة المراجع ة الخارجية بالشركة.

وقد أقترح في حالة عدم تجديد تعيين المراجع أو في حالة عزلة، أن يقدم المراجع تقريراً إلى المنظمة المهنية التي ينتمي إليها يشرح أسباب ذلك لإخلاء مسئوليته، وضرورة أن يحصل المراجع الجديد، قبل قبول التعيين، على شهادة من المنظمة المهنية بإخلاء مسؤولية المراجع السابق.

ومن المقترحات الأخرى لتدعيم استقلال المراجع تحديد نسبة معينة من إجمالي الأتعاب المهنية لمكتب المراجعة لا يجوز أن يحصل عليها من عميل واحد، حتى لا يكون معتمداً كثيراً في دخلة على عميل واحد مما يهدد استقلاله تجاه هذا العميل .وقد أصبح هذا الاقتراح واقعاً عملياً في م

عظم الدول المتقدمة وتحددت نسبة 15 % في بعض هذه البلدان مثل بريطانيا وايرلندا.

ثانيا: التحسين المستمر في معايير المحاسبة والمراجعة:[2]

تعتبر معايير المحاسبة والمراجعة الإطار الضابط والموجه لعمل المحاسبي في المؤسسة ولعمل المراجع إبان فترة الفحص والتحقيق ثم التقرير عن الوضعية المالية، لذلك فكلما تعقد وتغير الظرف العام لعمل الاثنين يؤدي لا محالة إلى سعي الجهات المختلفة إلى تكييف هذه المعايير بما يستجيب للوضعيات الجديدة وبما يضمن الوصول إلى معايير شاملة وواضحة ومحددة وبدائل واختيارات محددة لمعالجة الشؤون المحاسبية أو المراجعة.

و يتضح أن فجوة التوقعات الناتجة عن نقص المعايير ممكن أن تضيق بتأسيس المعايير و التشريعات المهنية التي تتوافقان مع توقعات المجتمع الواقعية، و التوقعات المعقولة من جانب المراجعين لتحملهم المسئولية، فعلى مهنة المراجعة بذل المزيد من الجهد لتوفير المعايير التي تلبي توقعات المجتمع المعقولة، فيلاحظ في الجزائر أنه لا توجد معايير تتوافق مع البيئة الجزائرية تعمل على تنظيم المهنة فهي تعتمد على المعايير الدولية، فالمجتمع الجزائري بحاجة الى معايير تتوافق مع ثقافته وبيئته ترتكز على البعد الاسلامي في اعدادها[3].

ثالثا: زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسؤولياته في المجتمع:[4]

يركز هذا الاتجاه فقط على الإعلام وتوعية المستفيدين من خدمات المراجعة عن دور المراجع ومسؤولياته، وزيادة فاعلية الاتصال للتقارير المالية ولتقارير المراجعة، وتحسين الاتصال بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، لن يكون له إلا تأثير محدود جداً على تضييق فجوة التوقعات، إلا إذا كان عنصراً فقط ضمن عناصر خطة استراتيجية لتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة لتلبية احتياجات المستفيدين

---

1 يوسف محمود جربوع، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة**، كلية التجارة– الجامعة الإسلامية غزة، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو 2004، ص382.

2صديقي مسعود، مرجع سابق، ص 156.

3محمود شعبان حسين أحمد، مرجع سابق، ص82.

4يوسف محمد جربوع، مرجع سابق، ص385.

من خدماتها. وأخيراً يرى الباحث أن الاتجاهات الأربعة السابقة لا يمكن الفصل بينها نظراً للتداخل الشديد فيما بينها، ومن ثم يجب السير في كل هذه الاتجاهات معاً بحيث نصل في النهاية إلى تضييق فجوة التوقعات إلى الحد الأدنى، كما يرى الباحث أيضاً أنه لتحقيق هذا الهدف فإن الأمر يحتاج إلى المزيد من الدراسة والبحث في كل هذه الاتجاهات.

رابعا: اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير قانونية:[1]

إدارة الشركة يقع على عاتقها منع الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية ويتم ذلك بتأسيس نظام رقابة داخلية فعال ومراقبة تنفيذه، وعلى مراجع الحسابات الخارجي المستقل أن يقوم ببذل العناية المهنية المطلوبة للكشف عن الغش والأخطاء وتصرفات غير القانونية، وذلك بتصميم نظام مراجعة فعال، ودراسة جوانب القوة والضعف في نظام الرقابة الداخلية والتي بموجبها يحدد مدى العينات الاختبارية المطلوبة وأدلة الإثبات التي سوف يعتمد عليها، وأن يمارس المراجعة التحليلية طوال عملية المراجعة للقوائم المالية.

خامسا: التقليل أو الحد من المغالاة في توقعات مستخدمي القوائم المالية:[2]

من الواضح ان مستخدمي القوائم المالية ليس لديهم الاطلاع الكافي والمعرفة الجيدة بطبيعة ومحددات وعمل المراجعة، ولإيجاد حل لهذه المشكلة يجب أن يتم تعليمهم وتثقيفهم بكل ما يدور حول هذه المهنة، ولاشك أن الجهات المختصة المهنية والإعلامية لها دور كبير في تحقيق ذلك، حيث يجب عليها تطوير أدواتها المستخدمة في إعلام الجهور من خلال توضيح طبيعة عملية المراجعة و هدفها، و ايضا دور المراجع من خلال ما له وما عليه وايضا تحديد المصطلحات الموضوعة في التقرير بحيث يتم فهمها بسهولة من قبل المستخدمين ويمكن أن تقلل من المغالاة في توقعات المستخدمين من خلال عمل استطلاعات رأي مستمرة من فترة لأخرى على جمهور المستفيدين من مهنة المراجعة لغرض التعرف المستمر على متطلباتهم واحتجاجاتهم المتجددة والمتطورة في سبيل محاولة تلبيتها.

ولتوضيح أكثر كيفية تضييق فجوة التوقعات تم تلخيص الطرق في الشكل التالي:

1محمود شعبان حسين أحمد، مرجع سابق، ص68.

2مفيد عبد اللاوي، مرجع سابق، ص 171.

الشكل رقم(2.1): نموذج تضييق فجوة التوقعات

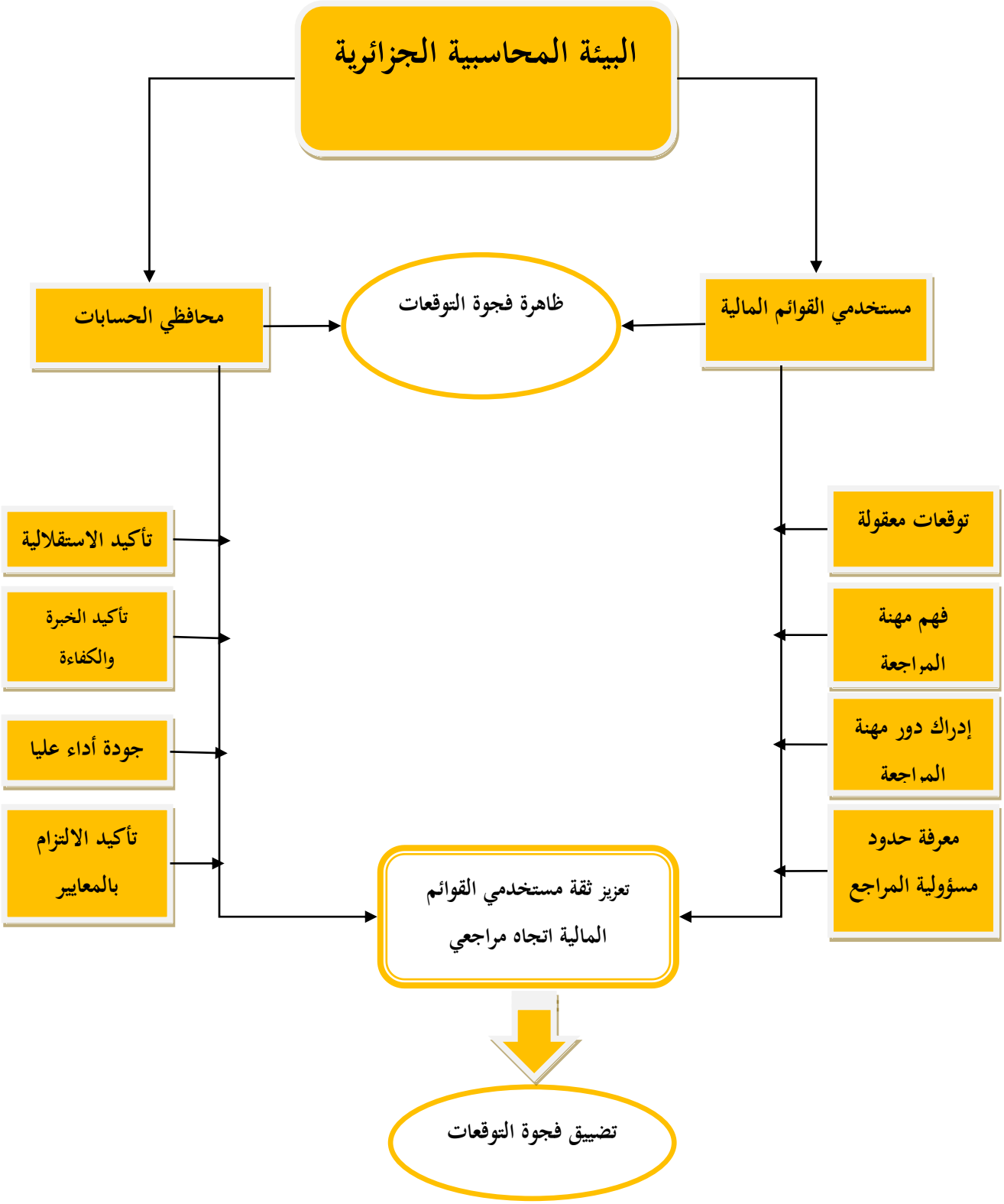

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على ما سبق

المبحث الثاني: قراءة بعض دراسات السابقة لفجوة التوقعات.

تناولت العديد من الدراسات السابقة ظاهرة فجوة التوقعات، والتي تناولت فيها موضوع فجوة التوقعات بصفة العامة من حيث مفهومها العام وأسباب ظهورها، معظم هذه الدراسات كانت باللغة العربية وحيث نجد بعض الدراسات التي تناولت الموضوع بشكل عام والتي تناولت الموضوع من عدة جوانب والتي تعد حديثة النشأة، وفيما يلي بعض الدراسات السابقة في حدود ما توصلنا اليه والذي له صلة بالموضوع.

المطلب الأول: نظرة لبعض دراسات السابقة.

الفرع الأول: بعض الدراسات العربية السابقة.

- ✓ **دراسة احمد برير بعنوان جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات**، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، سنة 2014.

هدفت هذه الدراسة الى دراسة وتحليل مفهوم جودة المراجعة ومفهوم فجوة التوقعات في المراجعة وبيان دور وسائل تحسين عملية المراجعة في محاولة تضييق تلك الفجوة من خلال الإشكالية التي قامت عليها الدراسة كيف يمكن لجودة المراجعة تقليص فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجع الحسابات؟ اعتمد الباحث على دراسة ميدانية بتوزيع الاستبيان وقد توصلت الدراسة الى ان الالتزام بمعايير المراجعة وتفعيل مسؤوليات المراجع وكذلك تفعيل دور لجان المراجعة وإعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية ساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة، حيث توصلت الدراسة الى ان الالتزام بالمعايير المراجعة وتفعيل مسؤوليات المراجع وكذلك تفعيل دور لجان المراجعة وإعطاء دور أكبر للمنظمات المهنية يساعد في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة.

- ✓ **دراسة: أ/ فهده بنت سلطان السديري، د/ حسام بن عبد المحسن العنقري بعنوان فجوة التوقعات المرتبطة بمقومات الوفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة وتأثر تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية بالتحديات المعاصرة**، مؤتمر العلمي الرابع، جامعة الملك عبد العزيز /السعودية، سنة 2005.

يهدف هذا البحث إلى رصد ملامح فجوة التوقعات الموجودة بين المراجع والأطراف المستفيدة من خدماته في بيئة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية والمرتبطة تحديدًا بمقومات نجاح ممارسي المهنة في الوفاء بتوقعات الأطراف المستفيدة والمجتمع بصفة عامة وتأثير تنظيم وممارسة المهنة بالتحديات المعاصرة .ولتحقيق ذلك فقد تم توظيف النظرية الإيجابية التي تعتمد على الشرح والتفسير والتنبؤ بظاهرة معينة من خلال مراجعة الدراسات السابقة، تم تحديد فرضيتان أساسيتان تمهيدًا لاختبارهما وتم استخدام أسلوب الاستبيان كأداة لجمع بيانات الدراسة الميدانية التي يقدمها البحث، وتشير نتائج هذه الدراسة الميدانية إلى اتفاق الأطراف محل الدراسة حول المحددات الخاصة بمقومات نجاح ممارسي المهنة في الوفاء بتوقعات الأطراف المستفيدة والمجتمع بصفة عامة حيث نفت النتائج وجود فجوة بين الأطراف محل الدراسة حول هذا الجانب .أما بالنسبة لتأثر تنظيم وممارسة المهنة في المملكة بالتحديات المعاصرة، فقد أشارت النتائج إلى عدم وجود اتفاق مطلق بين الفئات التي تم تحديدها (مراجعو الحسابات، والمستفيدون من خدماتهم، والمدراء الماليون) فعلى الرغم من اتفاق الأطراف محل الدراسة في عدد من محددات التحديات المعاصرة التي تواجهها المهنة في المملكة، إلا أن نتائج البحث تشير أيضًا إلى وجود تفاوت مرتبط بمحددات أخرى لنفس هذا الجانب.

✓ **دراسة د/ محمود الجبالي، د/ علي الزعبي، أ/ زياد شويات، أ/ ربى العقلة بعنوان فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات القانونيين والمستثمرين في الأردن**، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اربد الاهلية، جامعة البلقاء التطبيقية .كلية اربد جامعة البلقاء التطبيقية .كلية عجلون.

تهدف هذه الدراسة من خلال استعمال أساليب جمع البيانات وتحليله إلى تحقيق عدة أهداف رئيسة يمكن تلخيصها بالنقاط التالية:

- التعرف على وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين، والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق باستقلالية المدقق عن الشركة موضع التدقيق، وصدق الارقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية.
- التعرف على وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين، والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق بواجبات المدقق حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية، ومستوى ودرجة الافصاح الواجب توفرها في القوائم المالية.
- التعرف على وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين، والمستثمرين في الأردن فيما يتعلق بقدرة المدقق حول تقييم استمرارية الشركات موضع التدقيق.

واهم النتائج المتوصل اليها في هذه الدراسة:

- تركزت فجوة التوقعات حول استقلالية المدققين عن الشركة موضع التدقيق، أن حصول المدقق في العادة على منافع خاصة من الشركة غير اتعاب التدقيق يعتبر تهديداً حقيقياً لاستقلالية المدقق.
- تركزت فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين حول اكتشاف التضليل في القوائم المالية ومستوى الافصاح في القوائم المالية على ان البيانات المدققة لا تعطي تأكيدات مطلقة بخلوها من الاخطاء وحالات الغش وهذا يعتبر تهديداً حقيقياً للشركة موضع التدقيق.
- تركزت فجوة التوقعات بين المدققين والمستثمرين حول قدرة المدقق على تقييم قدرة الشركة على الاستمرار على ان وجود علاقة شخصية بين العميل والمدقق يقيد قدرته على الافصاح عن امكانية العميل على الاستمرار وهذا قد يحول دون اصدار تقرير حول الاستمرارية.

✓ **دراسة مفيد عبد اللاوي بعنوان آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**، أطروحة الدكتوراه، جامعة الجزائر3 ، سنة 2014.

تدور الإشكالية هذه الدراسة حول ما هو السبيل إلى تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات؟ والتي حاول الباحث من خلال اتباع منهج دراسة الحالة مع الاعتماد على قائمة الاستبيان (الاستقصاء) لتحقيق اهداف هذه الدراسة إلى تحليل فجوة التوقعات في بيئة المراجعة، ودراسة العوامل التي أدت إلى وجودها، كما تهدف إلى وضع حلول عملية للسيطرة على تلك الفجوة القائمة بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات من خلال التزامهم بتطبيق المعايير والقواعد والسلوكيات التي تفرضها المهنة واهم النتائج التي توصل اليها هي:

- هناك فجوة بين نتائج عمل مراجع الحسابات وتوقع مستخدمي القوائم المالية، نتجت عن عدة أسباب أهمها عدم فهم المستخدمين للمراجعة ولمعاييرها، كما نتجت عن التقصير الحاصل من طرف محافظي الحسابات في بذلهم العناية الكافية والتزامهم بالمعايير خلال أدائهم لمهامهم.

- يقيس الكثيرون من أصحاب المؤسسات عمل المراجع بمقياس التكلفة والربح وليس بمقياس الجودة والمصداقة، وهذا الأمر يؤدي بهم إلى تفضيل المراجعة الجزئية على الكاملة لأنها أقل تكلفة.

- أصبحت صياغة تقرير المراجع بطريقة موحدة في الجزائر وتبسيطه وصباغة محتوياته بشكل سهل ضرورة ملحة تفرضها مقتضيات الأمر لكونه يسهل الأمر على مستخدمي المعلومات المالية في فهمه.

✓ **دراسة د/ فاتح سردوك بعنوان دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر**، مجلة الرئ الاقتصادية عدد 9، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي-الجزائر، سنة 2015.

تهدف هذه الدراسة الى رصد وتحليل مكونات فجوة التوقعات للمراجعة الخارجية للحسابات المستخلصة في الإشكالية: الى أي مدى يوجد اختلاف في وجهات النظر بين المراجعين الخارجيين والجهات المستفيدة من خدماتهم، حول مهام ومسؤوليات المراجع الخارجي للحسابات في الجزائر؟ واستعمل الباحث أسلوب الاستبيان وكانت نتيجة هذه الدراسة انه بالرغم من ان بعض المهام اقرتها جملة من التشريعات الوطنية المنظمة للمهنة، فلم يتفق عليها الطرفين، وتم الاتفاق على جملة من المهام التي اشتملتها المعايير الدولية للمراجعة، وهذا ما يظهر عدم التحديد والادراك لمهام ومسؤوليات المراجع، وإمكانية اعتماد المعايير الدولية للمراجعة بالتوافق مع اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة.

✓ **دراسة أ.د/ عبد الرزاق خليل وأ/رشيدة خالدي بعنوان القياس الكمي لفجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر**، ملتقى الوطني الرابع، جامعة الاغواط، سنة 2013.

تدور إشكالية هذه الدراسة حول ما هو القياس الكمي لفجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر؟ وماهي اهم الاقتراحات تقليص من هذه الفجوة؟ حيث اعتمد الباحث على منهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لدراسة العوامل التي أدت الى وجود تلك الفجوة وعمل اقتراحات وتوصيات بناءة لتضييق هذه الفجوة الى أدني حد ممكن من خلال قياس حجم فجوة التوقعات، ومن النتائج المتوصل اليها ما يلي:

- ضرورة صدور تشريع من الهيئات الجزائرية المختصة يحدد مهام المراجع بشكل واضح، وضرورة الالتزام بالقيام بهذه المهام.

- مراعات مستخدمي القوائم المالية للظروف التي تقوم عليها مراجعة الحسابات وأخذ جميع التطورات في الحسبان.

- ضرورة وجود ثقافة مالية تسهم في وعي الافراد المجتمع بصفة عامة ومستخدمي القوائم المالية بصفة خاصة حول مهام مراجعي الحسابات.

- ضرورة زيادة الوعي المحاسبي والمالي لدى المستثمرين وذلك من اجل العمل على تضييق فجوة التوقعات.

✓ **دراسة محمود شعبان حسين أحمد بعنوان "فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها"**، شهادة الماجستير، جامعة فلسطين، سنة 2007.

هدفت الى دراسة فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وسبل تضيق هذه الفجوة وذلك بدراسة تحليلية لآراء كل من مرجعي الحسابات ومدراء البنوك وموظفي ضريبة الدخل في قطاع غزة – فلسطين، ومن اجل تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة وجود فجوة توقعات بين المجتمع المالي و المراجع الخارجي تعود إلى جهل المراجع الخارجي لكثير من الأمور المتعلقة بطبيعة عمله، و وجود توقعات غير معقولة للمجتمع المالي تعود لعدم إدراكه لطبيعة عمل المراجع الخارجي بالنسبة لكشف الغش و الخطأ و التصرفات غير القانونية و الإفصاح عنها.

✓ **دراسة مصطفى محمود مصطفى بعنوان دور معايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات**، شهادة ماجستير، جامعة دمشق، سنة 2008.

تكمن مشكلة البحث في وجود مجتمع مالي يتوقع من المراجع أو من عملية المراجعة (اكتشاف الاحتيال والأخطاء) يتوقع ما يفوق ما يقدمه المراجع من إنجازات (تأكيد بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية وتعرض بعدالة المركز المالي للشركة) حيث اعتمد الباحث على منهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي لحل هذه المشكلة، ويهدف هذا البحث الى دراسة الأسباب التي أدت إلى وجود فجوة التوقعات، ومحاولة معرفة السبل لتضييق هذه الفجوة، ومن النتائج التي توصل اليها الباحث ما يلي:

- عدم التحديد الواضح لدور المراجع في المجتمع ومسئولياته.
- الشك في استقلال المراجع وحياده في ممارسة مهنة المراجعة.
- نقص الكفاءة المهنية للمراجع.
- قصور نظام الرقابة الذاتية في مهنة المراجعة.
- انخفاض جودة الأداء في المراجعة.
- قصور التقارير المحاسبية عن مسايرة التغيرات في المجتمع.

الفرع الثاني: بعض الدراسات الأجنبية السابقة

✓ **دراسة (Porter,1994) بعنوان (An Empirical Study of the Audit Performance-Expectation Gap).**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل بنية فجوة التوقعات في نيوزيلندا، من خلال التحقق من الواجبات الحالية للمدققين والمعايير التي تحكم واجبات المدققين وواجبات أخرى يرى الجمهور وجوب تحميلها للمدققين. والنتائج المتوصل اليها في الدراسة أن (16%) من الفجوة كانت نتيجة أداء دون المستوى للمدقق. و(50%) من الفجوة كانت نتيجة نقص في المعايير. وأن (34%) من الفجوة ناتجة عن التوقعات غير المعقولة للجمهور.

✓ دراسة (McEnroe and Martens,2001) بعنوان (Auditors and Investors Perception of the Expectation Gap).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف فيما إذا كان هناك فجوة توقعات بين المدققين والمستثمرين، وهل هناك مغالاة من قبل المستثمرين من وجهة نظرهم حول مسؤوليات أعمال المدققين بالمقارنة مع المدققين. توصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك اتفاق عام ما بين المدقق والمستثمر حول ما يجب على المدقق فعله للحكم على الوضع المالي قبل إصدار تقرير غير متحفظ، ولكن هناك اتفاقاً عاماً ما بين المستثمرين والمدققين حول مدلولات المعاني التي يتضمنها التقرير غير المتحفظ. وقد أوصى الباحثان بضرورة اطلاع المستثمر على المعايير التي تحكم مهنة التدقيق وضرورة وجود قسم خاص في السوق المالي مهمته إرشاد المستثمرين حول استفساراتهم حول التقارير المالية المدققة.

✓ دراسة (Mehdi Salehi،2011) بعنوان Audit expectation gap: Concept، nature and trace.

تهدف الى دراسة الاتجاهات المختلفة والمعروفة بموضوع فجوة التوقعات في التدقيق من خلال تعريف هذه الفجوة وأسبابها واثارها على انها ظاهرة غير جديدة في ادبيات المحاسبة والمراجعة، وتوصل الباحث الى أن هذا النوع من الفجوة يجب أن يتقلص بواسطة المدقق نفسه بتطوير مسؤوليات المدقق، وتثقيف المستخدمين المتنوعين وإيجاد معايير جديدة، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المتمثلة في الأساليب الإحصائية الوصفية، واختبار للعينة الواحدة، واختبار للعينات المستقلة.

وينتج من هذه الدراسة أن تقليل هذه الفجوة يتم عن طريق تعليم وتثقيف المدققين في المعاهد والجامعات لتقليل مستوى الفجوة، وتحسين مستوياته الرقابية.

✓ دراسة (Nikhil Chandra Shil FCMA،2015) بعنوان:

Expectations Gap and Pre-Financial Reporting Act Regime.

تقوم على دراسة فجوة التوقعات في بنغلاديش من اجل ضمان تقارير مالية سليمة و حماية المستثمرين من القرارات الخاطئة حيث قدرت نسبة الفجوة القائمة بين الأداء الفعلي للمدققين و توقعات الجمهور و عملت على حصر الأسباب تلك الفجوة من خلال المقارنة بين القانونين و المعايير المحاسبية المعتمد عليها في بنغلاديش و القوانين و المعايير المحاسبية على الصعيد العالمي أي في الدول الأخرى و من النتائج المتوصل اليها انه ينبغي تشكيل المجلس بطريقة متوازنة الذي يمكن أن يقلل من السلوك الاحتكاري للمحاسبين ويجب أن يكون كل أصحاب المصلحة المهتمين لتمثيل الصحيح في المجلس و حماية كل المستفيدين و ضبط عملية المراجعة و مراقبة عمل المحاسبين .

المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة

سنتطرق في هذا المطلب إلى مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة ومحاولة استنتاج كل من أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما يلي:

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتبين أن جميع الدراسات السابقة تناولت متغير من متغيرات الدراسة الحالية، فمنها من تناولت فجوة التوقعات بصفة عامة ومنها من تناولت الأسباب المؤدية الى ظهور الفجوة ومنها من تناول طرق لتضييق هذه الفجوة، كما أن اغلب الدراسات السابقة اعتمدت في الجانب التطبيقي على الاستبانة كأداة لجمع البيانات كما هو الحال في دراستنا الحالية ويتجلى ذلك فيما يلي:

- ان معظم الدراسات تضمنت الشكل العام للفجوة وأسباب ظهورها.
- بعض الدراسات حاولت إيجاد حلول لهذه الظاهرة.
- كل الدراسات لجأت للدراسة الميدانية بين مستخدمي القوائم المالية ومحافظي الحسابات.
- جزء من الدراسات السابقة تناولت طريقة تحليلية في جانبها التطبيقي.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

1- **من حيث المكان والزمان:** تمت الدراسة الحالية في الجنوب الشرقي الجزائري لسنة 2016، بينما تمت الدراسات السابقة بين بيئة أجنبية وعربية من سنة 1994 إلى غاية 2015.

2- **من حيث عدد العينة:** تناولت الدراسة الحالية عينتين حوالي 51 عينة من محافظي الحسابات و56 عينة من مستخدمي القوائم المالية التي تنوعت بين كل من ولايات بسكرة، الوادي، ورقلة وغرداية، ونجد جزء من الدراسات السابقة تناولت عينات عدد أكثر من العينات مقارنة بالدراسة الحالية وبعضها الاخر اقل وذلك حسب إمكانية كل دراسة.

3- **من حيث المتغيرات:** هدفت الدراسة الحالية إلى معرفة مدى تضييق فجوة التوقعات من خلال وجهة نظر المحافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية، أما الدراسات السابقة تناولت متغيرات مختلفة نذكر منها: احتياجات مستخدمي القوائم المالية، جودة تقرير المراجع، مؤثرات ممارسة مهنة المراجع الخارجي.

الفرع الثاني: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة

- ✓ تم الاستفادة من الدراسات السابقة في إعداد المنهجية المتبعة.
- ✓ تم الاستفادة منها لتكوين الجانب النظري.
- ✓ تم الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج وأدوات الدراسة المناسبة.
- ✓ تم الاستفادة منها في إعداد الاستبانة.
- ✓ الإلمام بالنتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة والانطلاق في الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

بعد دراستنا لهذا الفصل الخاص بفجوة التوقعات في المراجعة وكمحاولة لإيجاد الحلول لتضييق هذه الفجوة لأن التخلص منها نهائيا لا يمكن أن يحدث في عملية المراجعة إن لم يكن مستحيلا وفي هذا السياق قمنا بالتطرق إلى هذه الفجوة من خلال محاولة إيجاد مسبباتها وذلك بدراسة ما جاء في الدراسات المحاسبية والمراجعية حول المفهوم الحديث نسبيا، إلا أن الكتاب والباحثين بمختلف آرائهم لم يتوصلوا إلى مفهوم موحد ومستقر لفجوة التوقعات في المراجعة وذلك لعدة أسباب منها ما هو خاص بعملية المراجعة من خلال ما يحيط بهذه المهنة سواء على مستوى الأهداف أو المعايير أو القوانين واللوائح المنظمة من جهة، ومن جهة أخرى يرجع إلى المجتمع المالي في كونه لا يتفهم مهنة المراجعة سواء كأهداف مرسومة من خلال الالتزام بما تشرعه المهنة وكذلك عدم وضوح دور ومسؤوليات مراجع الحسابات في المجتمع، وقد قمنا بالتطرق إلى معرفة مفهوم ومكونات الفجوة وأسباب ظهورها وكذا اثارها سواء إيجابية او سلبية ومنها حاولنا إيجاد الحلول الممكنة لتضييق هذه الفجوة من خلال عوامل عدة كزيادة تدعيم استقلالية المراجع الخارجي والتحسين المستمر في معايير المحاسبة والمراجعة وزيادة مستوى الاتصال وزيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسئولياته في المجتمع والتقليل أو الحد من المغالاة في توقعات مستخدمي القوائم المالية.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية

تمهيد الفصل:

بغية الإلمام بالموضوع أكثر وإيجاد إجابات للفرضيات المطروحة ارتأينا أن نقوم بدراسة ميدانية، والتقرب بشكل أكبر من مجتمع الدراسة وذلك بطرح مجموعة من الأسئلة قصد اسقاط الجانب النظري على مجتمع الدراسة لقياس درجة التطابق بين الجانب النظري والجانب التطبيقي، وذلك من خلال معرفة مدى تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومحافظي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الطريقة والإجراءات المتبعة، ومن خلال المطلب الأول عرضنا مجتمع وعينة الدراسة ومصادر جمع البيانات مع تحديد متغيرات الدراسة، كما وضّحنا طريقة تصميم الاستبيان من مرحلة الإعداد إلى مرحلة التصميم النهائي، أمّا المطلب الثاني تضمن الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في معالجة البيانات المجمّعة من الاستبيان، أما المبحث الثاني قمنا بتحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها، بحيث تضمن المطلب الأول الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة ووصف إجاباتها، أما المطلب الثاني خصص لمناقشة وتفسير النتائج واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة

تتركز الدراسة الميدانية بشكل أساسي حول طرق او وسائل لتضييق فجوة التوقعات بين محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية وذلك من خلال التطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة والأدوات والبرامج المستخدمة، وكذا تحديد متغيرات الدراسة.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

يتناول هذا المطلب منهجية الدراسة وذلك من خلال التعّرف على مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى مصادر جمع البيانات، وجميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

أولا: مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة من مجموعة محافظي الحسابات المعتمدين من المجلس الوطني ومجموعة من مستخدمي القوائم المالية في البيئة المحاسبة الجزائرية، ولصعوبة اجراء دراسة كاملة لبيئة الجزائرية تم تعيين وتحديد مجتمع الدراسة في منطقة جنوب شرق الجزائر.

ثانيا: عينة الدراسة:

قصد الحصول على إجابات موضوعية فقد حرصنا على يكون أفراد العينة من:

الفئة الأولى: محافظي الحسابات المعتمدين.

الفئة الثانية: مستخدمي القوائم المالية (الملاك، المسيرين، الإداريين، الجمهور، الأكاديميين).

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة بطريقة عشوائية، بحيث تم توزيع 40 استمارة في ولاية الوادي و 25 استمارة في ولاية بسكرة و 25 استمارة في ولاية غرداية و 40 استمارة في ولاية ورقلة (15 ورقلة، 15 تقرت،10 حاسي مسعود)، بحيث اعتمدنا طريقة التسليم والاستلام المباشر، والبعض الآخر تم توزيعها عن طريق البريد الالكتروني والآخر عن طريق الاتصال بالزملاء في الأماكن البعيدة، وبعد الفرز والتبويب والتنظيم، تقرر الإبقاء على(107) استمارة من مجموع الاستمارات لتمثيل عينة الدراسة، بعد قمنا بإقصاء باقي الاستمارات المقدرة ب (13) استبعدت لنقص في الإجابات أو لعدم استلامها وجدول التالي يبين الإحصائيات المتعلقة بالاستمارات الموزعة.

الجدول رقم (1.2): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان الموزعة

البيان	العدد	النسبة %
عدد الاستبيانات الموزعة	130	100%
عدد الاستبانات المفقودة أو غير المسترجعة	18	14%
عدد الاستبيانات الملغاة	5	4%
عدد الاستبيانات المستخدمة	107	82%

المصدر: من إعداد الطالبة بناءاً على فرز استمارات الاستبيان

من خلال الجدول رقم (1.2) يتبين أن عدد الاستمارات الموزعة على عينة الدراسة بلغت 130استمارة من بينها 18 استمارات ضائعة و5 ملغاة، أماّ الصالحة للدراسة 107 وهي حجم العينة المدروسة، حيث بلغت نسبتها 82%.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

الشكل رقم(1.2): يوضح متغيرات الدراسة.

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة

بعد تحديد متغيرات الدراسة سنقوم بعرض كيفية قياسها وطرق جمعها، وذلك من خلال قياس المتغيرات المستقلة والمتمثل في عوامل المؤثرة والمساهمة في تضييق فجوة التوقعات التي أشرنا لها في الجانب النظري وما تناولته الدراسات السابقة بالتحليل والتفصيل ومن خلال الفرضيات الموضوعة في المقدمة، وذلك عن طريق استعمال أداة الاستبيان، باعتبارها أداة من أدوات البحث العلمي، واستخدام الأدوات والبرامج الإحصائية.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في المعالجة

سنتناول في هذا المطلب عرض الأدوات المستخدمة في معالجة إشكالية الدراسة " مدى تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات " والبرامج المستخدمة في معالجة هاته الأدوات لنتأكد من صحتها.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

أولا: تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)

اعتمدنا على الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية حيث تضمنت 20 سؤالا (الملحق 01)، حرصنا من خلالها على تغطية الأسئلة المطروحة في الإشكالية وفرضيات الدراسة، كما تم تصميمها بشكل مبسّط وسهل لكي يتمكن المستجوب من الإجابة عليها.

احتوى الاستبيان على مقدمة صغيرة وهي عبارة عن توطئة بسيطة موجّهة لعينة الدراسة، توضح فكرة الدراسة التي تدور حولها أسئلة الاستبيان، والهدف منها وأن المعلومات التي يدلون بها لن تستخدم إلا في مجال البحث والإفادة، وفيما يخص أسئلة الاستبيان فقد قمنا بتقسيمها كالآتي:

المحور الأول: وتضمن معلومات عامة عن المستجوب (العمر، التأهيل العلمي، الخبرة المهنية، والفئة التي ينتمي إليها).

المحور الثاني: وتضمن 10 أسئلة تسعى لمعرفة مدى تأثير التزام المراجع بمعايير المراجعة على تضييق فجوة التوقعات.

المحور الثالث: وتضمن 4 أسئلة تسعى الى معرفة مدى مساهمة المراجع في اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير قانونية في تضييق فجوة التوقعات.

المحور الرابع: وتضمن 6 أسئلة سعينا من خلالها إلى معرفة مساهمة مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور واهداف المراجعة في تضييق فجوة التوقعات.

وقد تم تصميم الاستبيان بحيث يمكن استخدام مقياس ليكارت الثلاثي على إجابات العينتين، بحيث تمنح درجات الموافقة كالتالي:

الجدول رقم (2.2): مقياس ليكارت الثلاثي

موافق	محايد	غير موافق
3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبة

ثانيا: تحكيم الاستبيان:

حتى يكون المقياس صالحا ويعطي نتائج موضوعية وموثوقة، وقبل البدء في عملية توزيعه، خضع الاستبيان لعملية تحكيم من طرف مجموعة من الأساتذة بجامعة ورقلة والوادي والذي بلغ عددهم سبعة مختصين في المجال انظر الى الملحق رقم (1)، قصد التأكّد من وضوح الأسئلة وشموليتها وواقعتها في مختلف الجوانب، بحيث قمنا بطرح الأسئلة التالية:

- ✓ هل الصياغة واضحة ومفهومة؟
- ✓ هل هناك أي غموض في الصياغة؟
- ✓ هل تعليمات الإجابة (موافق / محايد /غير موافق) واضحة ومفهومة؟
- ✓ هل العبارات متناسقة مع تعليمات الإجابة؟
- ✓ هل كل فقرة من فقرات المحاور تقيس جزء من الظاهرة محل القياس؟
- ✓ هل مجموع فقرات كل المحاور تقيس الظاهرة محل القياس؟

واستناداً إلى الملاحظات والتوجيهات التي أبداها الأساتذة المحكمون، قمنا بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في العبارات في ضوء المقترحات المقدمة وذلك بالاتفاق مع المشرف، وبذلك تم صياغة الاستبيان في صورته النهائية.

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في معالجة الاستبيان

من أجل اعطاء صورة واضحة عن المعلومات التي تخص عينة الدراسة وتسهيل عمليتي الملاحظة والتحليل ارتأينا أن نختار أسلوب ملائم في التحليل يكون متوافق مع نوع البيانات المراد تحليلها، وبالتالي فقد تم الاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية كان أبرزها برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS20)، وذلك من أجل توظيف البيانات التي تم الحصول عليها لتحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات، وأهم الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها كما يلي :

1-**مقاييس الإحصاء الوصفي**: وذلك لوصف عينة الدراسة وإظهار خصائصها، وهذه الأساليب هي المتوسط الحسابي والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية للإجابة عن أسئلة الدراسة.

2-اختبار T ستودنت student.

3-اختبار مان ويتني Mann Whitney.

4-اختبار one way anova : للاختبار تأثيرات المتغير المستقل على المتغير التابع.

5-ضبط المقياس عن طريق ألفا كرو نباخ: لإجراء اختبار ثبات أسئلة الاستبيان نستخدم أحد معاملات الثبات والصدق وهو معامل ألفا كرو نباخ.

الجدول رقم (3.2): أداة الثبات للمقياس ككل

عدد الأسئلة	ألفا كرو نباخ	معاملة الصدق
20	0.622	0.788

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن تطبيق معامل ثبات الاستبيان حسب ألفا كرو نباخ على جميع فقرات الاستبيان كان بالتقريب (0.622)، وهو ثبات موجب كافي من الناحية الإحصائية لمثل هذه الدراسة، وكان معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرو نباخ (0.788)، وبالتالي تم التأكد من صدق وثبات الاستبيان مما يجعله صالحا وإمكانية الاعتماد عليه في تحليل النتائج.

تم تحديد مجال المتوسط الحسابي المرجح من خلال حساب المدى (3-1=2) ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية (3/2=0.66) ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس وهي (1) وذلك لتحديد الحد الأدنى لهذه الخلية وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي (من 1 إلى1.66) قليل.... إلخ.

بالنسبة لمقياس ليكارت الثلاثي يكون مجال المتوسط الحسابي المرجح كما يلي:

الجدول رقم (4.2): الأوزان المرجحة لمقياس الدراسة

المتوسط المرجح	الاتجاه
من 1 إلى 1.66	غير موافق
من 1.67 إلى 2.33	محايد
من 2.34 إلى 3	موافق

المصدر: من إعداد الطالبة

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها.

بعد عرض مختلف الطرق والأدوات في معالجة الدراسة، كمرحلة ثانية نقوم بعرض النتائج المتحصل عليها عن طريق هاته الأدوات والطرق، والملخصة في شكل جداول ورسومات بيانية، وهذا ما يسهل القيام بعمليتي التحليل والتفسير ونحاول أن نقوم بمقارنة النتائج مع الفرضيات المعتمد عليها في الدراسة وفي الأخير الخروج بجملة من الاستنتاجات.

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان

الفرع الأول: تحليل محور المتغيرات الديموغرافية

أولا: تحليل عامل العمر: الشكل رقم (2.2): توزيع أفراد العينة حسب العمر

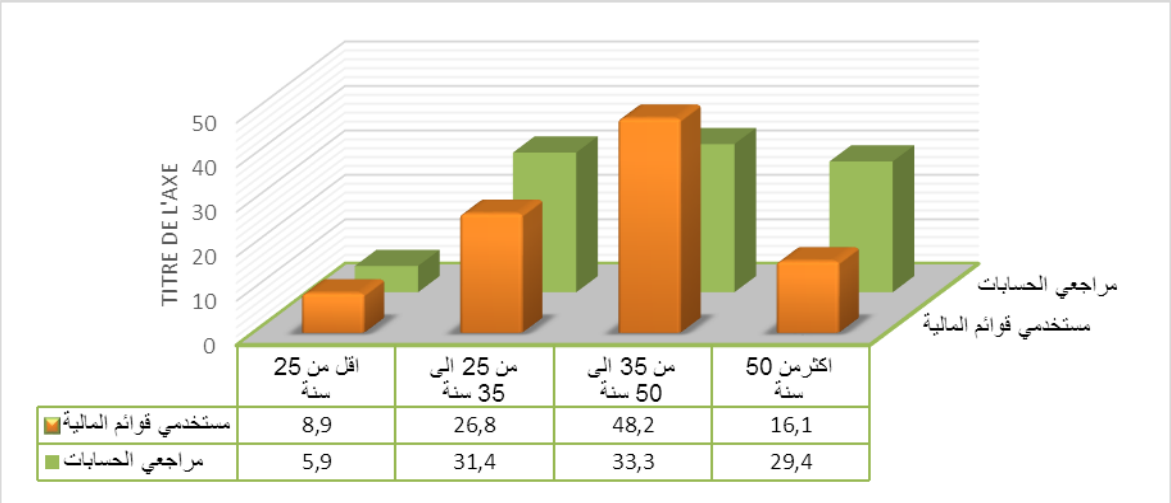

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان

نلاحظ من الشكل رقم (2.2) أن نسبة33.4% هي الأكبر عند مراجعي الحسابات حيث تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و50 سنة وبالنسبة لمستخدمي القوائم المالية النسبة الأكبر هي 48.2% والتي تتراوح أعمارهم بين 35 سنة و50 سنة أيضا، وبالتالي أغلبية من قام بتعبئة الاستبيان هم من ذوي عمر راشد.

ثانيا: تحليل عامل التأهيل العلمي:

الشكل رقم (3.2): توزيع أفراد العينة حسب التأهيل العلمي

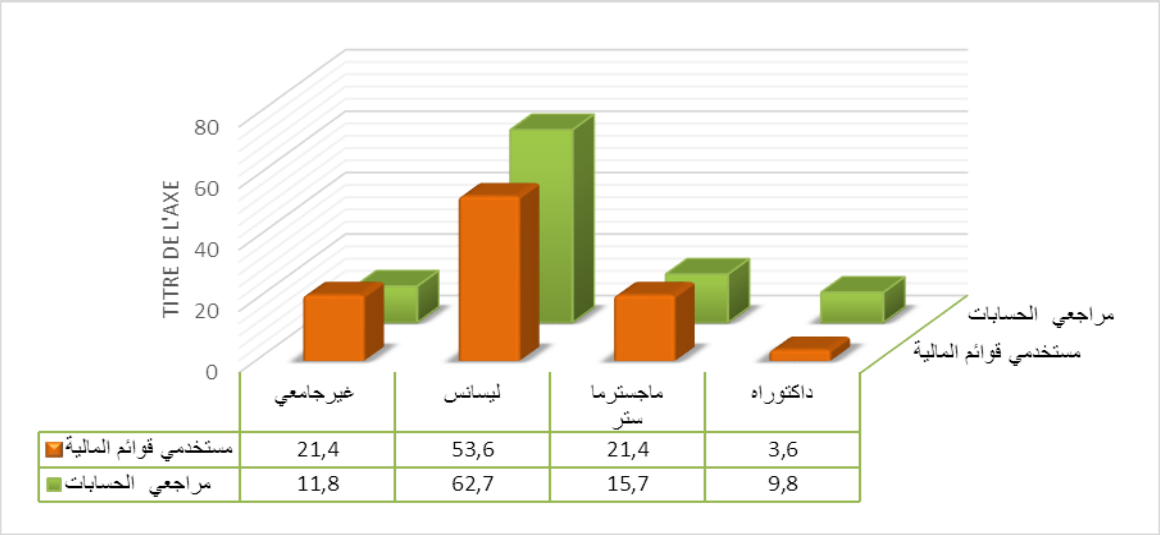

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم (3.2) نلاحظ أن التوزيع الخاص بمتغير التأهيل العلمي أن أغلبية أفراد العينة من حاملي شهادة ليسانس حيث بلغ نسبتهم 62.7% بالنسبة لمراجعي الحسابات وبلغت 53.6% بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في حين بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر والماجستير 15.7%ونسبة الدكتوراه 9.8%، كما بلغت نسبة غير الجامعي 11.8%بالنسبة للمراجعي الحسابات، اما مستخدمي القوائم المالية بلغت نسبة حاملي شهادة الماستر والماجستير 21.4%ونسبة الدكتوراه 3.6%، كما بلغت نسبة غير الجامعي 21.4%.

نلاحظ أن معظم عينة الدراسة من حاملي الشهادات الجامعية وخاصة الليسانس، وهذا ما ينعكس بالإيجاب على الدراسة (يزيد في دقة المعلومات).

ثالثا: تحليل عامل الخبرة:

الشكل رقم(4.2): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة العملية

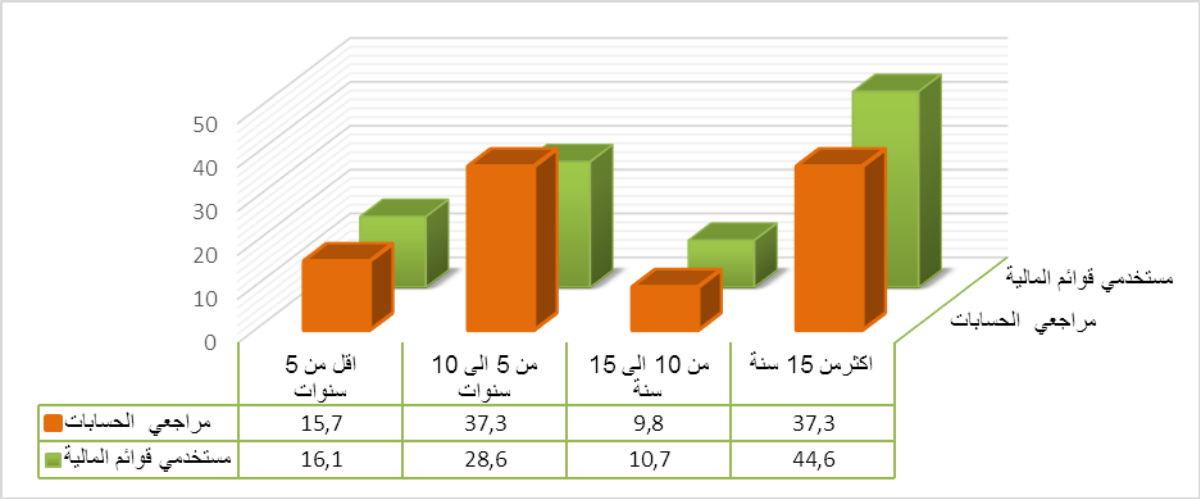

	اقل من 5 سنوات	من 5 الى 10 سنوات	من 10 الى 15 سنة	اكثرمن 15 سنة
مراجعي الحسابات	15,7	37,3	9,8	37,3
مستخدمي قوائم المالية	16,1	28,6	10,7	44,6

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان

من الشكل رقم (4.2) نلاحظ نسبة الخبرة الأكبر لمراجعي الحسابات من 5 الى 10 سنوات وأكثر من 15 سنة بلغت نسبة 37.3% متساويتين، اما مستخدمي القوائم المالية النسبة الخبرة الأكبر تبلغ 44.6% من تفوق خبرتهم 15 سنة وهذا دليل على الخبرة العملية الجيدة في مجال عملهم، وهذا ما يعزز من قدرتهم على التعامل مع الاستبيان بشكل موضوعي.

رابعا: تحليل عامل الفئة:

الشكل رقم(5.2): نسبة فئتي عينة الدراسة

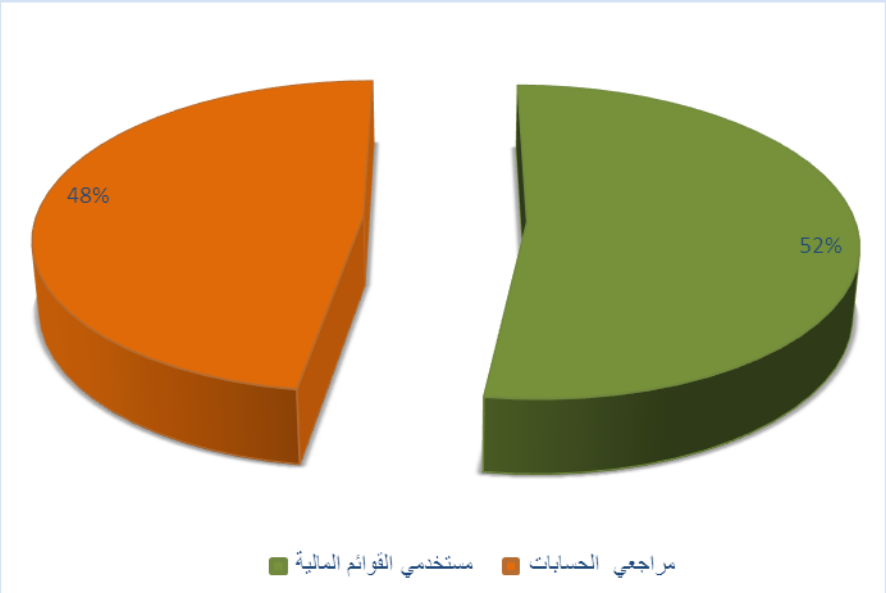

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تحليل نتائج الاستبيان

من خلال الشكل رقم(5.2) السابق يتضح لنا توزيع النسب حسب المهنة الافراد العينة من الحافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية حيث نجد ما نسبته% 52من مستخدمي القوائم المالية والباقي اي ما نسبته 48%من محافظي الحسابات.

الفرع الثاني: تحليل المحاور الخاصة بوجهة نظر العينة

أولا–تحليل التزام المراجع بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات:

أدرج تحت هذا المحور 10عبارات تتعلق بالمراجع والتزاماته وقد أشار معظم أفراد عينتي الدراسة أن هناك العديد من العوامل تؤثر في تضييق فجوة التوقعات.

1- من وجهة نظر مراجعي الحسابات:

سوف نعرض نتائج تحليل الاحصائي لمعرفة ما هو اتجاه اراء العينة بالنسبة لمراجعي الحسابات حول تأثير التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات، حيث يبين الجدول رقم (5.2) توزيع إجابات العينة حول توجه الآراء محافظين نحو الموافقة او الرفض.

يتضح من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول رقم (5.2) ان المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين 2.21 و2.86، وان العبارة رقم(1) التي تنص على "التأهيل العلمي والعملي للمراجع يعزز ثقة المستخدم في تقرير المراجع" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، بمتوسط الحسابي بلغ 2.86و بانحراف معياري فقد بلغ 0.677، في حين ان العبارة رقم (6) والتي تنص على ان " تحتوي تقارير المراجعة على كلمات متكررة ومتشابهة لا تقنع الأطراف المستخدمة له" احتلت المرتبة الأخيرة باقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.21 و ذلك بالانحراف المعياري بلغ 0.901، الا انه بصفة عامة يتضح بان افراد العينة كان رايهم إيجابي بالموافقة على العبارات بانه كلما زاد التزام المراجع بمعايير المراجعة كلما ساعد في تضييق فجوة التوقعات وذلك بمستوى مرتفع و بمتوسط حسابي يقدر ب 2.53 و انحراف معياري قدر ب 0.756 .

2– من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية:

سوف نعرض نتائج تحليل الاحصائي لمعرفة ما هو اتجاه اراء العينة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية حول تأثير التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات، حيث يبين الجدول رقم (5.2) توزيع إجابات العينة حول توجه الآراء مستخدمين نحو الموافقة او الرفض .

يتضح من خلال مطالعة بيانات الواردة في الجدول رقم (5.2) ان المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة الدراسة قد تراوحت ما بين 2.01 و2.98، وان العبارة رقم(9) التي تنص على " احترام المراجع لأخلاقيات مهنة المراجعة يزيد من احترام المستخدم للمهنة " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، بمتوسط الحسابي بلغ 2.98و بانحراف معياري فقد بلغ 0.133، في حين ان العبارة رقم (6) والتي تنص على ان " تحتوي تقارير المراجعة على كلمات متكررة ومتشابهة لا تقنع الأطراف المستخدمة له" احتلت المرتبة الأخيرة باقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.01 و ذلك بالانحراف المعياري بلغ 0.863، الا انه بصفة عامة يتضح بان افراد العينة كان رايهم إيجابي بالموافقة على العبارات بانه كلما زاد التزام المراجع بمعايير المراجعة كلما ساعد في تضييق فجوة التوقعات وذلك بمستوى مرتفع و بمتوسط حسابي يقدر ب 2.58و انحراف معياري قدر ب 0.611 .

هناك توافق وتقارب بين متوسطات الحسابي وانحراف معياري للفئتين والذي يشير الى اتساق الإجابات افراد العينة تجاه هذا المحور.

جدول رقم (5.2): إجابات طرفي العينة حول تأثير التزام بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات

العامل / العبارات	مراجعي الحسابات					مستخدمي القوائم المالية				
	غير موافق	محايد	موافق	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير موافق	محايد	موافق	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. التأهيل العلمي والعملي للمراجع يعزز ثقة المستخدم في تقرير المراجع.	3.9	5.9	90.2	2.8627	0.44809	0	3.6	96.4	2.9643	0.18726
2. إجراء صداقات مع عمال الشركة محل المراجعة، ضروري لإتمام عملية المراجعة بشكل فعال.	25.5	13.7	60.8	2.3529	0.86772	26.8	8.9	64.3	2.3750	0.88549
3. المنافسة بين مكاتب المراجعة تزيد من جودة التقرير.	27.5	3.9	68.6	2.4118	0.89836	23.2	1.8	75.0	2.5179	0.85261
4. تقييم نظام الرقابة الداخلية يعزز الثقة في تقرير المراجع.	9.8	5.9	84.3	2.7451	0.62748	1.8	3.6	94.6	2.9286	0.32233
5. تنفيذ المراجع مهامه بعناية مهنية كافية دون تهاون يرضي الأطراف المستخدمة للتقرير.	15.7	3.9	80.4	2.6471	0.74360	8.9	14.3	76.8	2.6786	0.63553
6. تحتوي تقارير المراجعة على كلمات متكررة ومتشابهة لا تقنع الأطراف المستخدمة له.	31.4	15.4	52.9	2.2157	0.90142	35.7	26.8	37.5	2.0179	0.86321
7. تقرير المراجعة المطول يوفر معلومات وافية عن الشركة ترضي جميع مستخدمي التقرير.	31.4	11.8	56.9	2.2549	0.91309	23.2	16.1	60.7	2.3750	0.84342
8. المراجع في تقريره لا يعطي تأكيدات تتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار.	27.5	17.6	54.9	2.2745	0.87958	23.2	21.4	55.4	2.3214	0.83355
9. احترام المراجع لأخلاقيات مهنة المراجعة يزيد من احترام المستخدم للمهنة.	11.8	7.8	80.4	2.8663	0.67794	0	1.8	98.2	2.9821	0.13363
10. المراجع الكفء أكثر استقلالية من المراجع غير الكفء.	7.8	13.7	78.4	2.7059	0.60973	5.4	17.9	76.8	2.7143	0.56292
المتوسط الإجمالي				**2.53369**	**0.756701**				**2.58751**	**0.611995**

المصدر: من اعداد الطالبة استنادا الى الاستبيان

ثانيا–تحليل اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية في تضييق فجوة التوقعات:

أدرج تحت هذا المحور 4عبارات تتعلق بالمراجع واكتشافه للغش والأخطاء والتصرفات غير قانونية في المؤسسة ومساعدته في تضييق فجوة التوقعات.

2–1–من وجهة نظر مراجعي الحسابات:

لدى تحليل نتائج بيانات الجدول رقم (6.2) ووفقا لآراء المراجعين للتعرف على مدى اكتشاف المراجع للغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية في تضييق فجوة التوقعات تبين ما يلي:

يتضح من خلال ملاحظة بيانات الواردة في الجدول (6.2)، ان المتوسطات الحسابية بالنسبة عينة الدراسة قد تراوحت ما بين 2.19 و2.76، وان العبارة رقم(2) التي تنص على " التخطيط الجيد لعملية المراجعة يؤثر على جودة المراجعة ويساعد على اكتشاف الغش والتضليل" هي الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ 2.76، اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.650، في حين ان العبارة رقم (4) التي تنص على ان " العوامل الاجتماعية والدينية تساعد المراجع على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية" احتلت المرتبة الأخيرة باقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.53 وذلك بانحراف معياري بلغ 0.748، الا انه بصفة عامة يتضح بان افراد العينة يعتبرون انه كلما زاد اكتشافهم للغش و الأخطاء و التصرفات غير القانونية كلما تقلصت فجوة التوقعات.

2–2– من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية:

يتضح من خلال ملاحظة بيانات الواردة في الجدول (6.2)، ان المتوسطات الحسابية بالنسبة لعينة مستخدمين قد تراوحت ما بين 2.51 و2.80، وان العبارة رقم(2) التي تنص على " التخطيط الجيد لعملية المراجعة يؤثر على جودة المراجعة ويساعد على اكتشاف الغش والتضليل " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات وبمتوسط حسابي بلغ 2.80، اما الانحراف المعياري فقد بلغ 0.553، في حين انا العبارتين رقم (3) التي تنص على ان " ممارسة المراجع قدر كاف من الشك المهني يساعد على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية "و العبارة رقم(4) التي تنص على" العوامل الاجتماعية والدينية تساعد المراجع على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية " احتلتا المرتبة الأخيرة باقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.51 ولاكن يختلفان في انحراف المعياري حيث في العبارة (3) بلغ0.762 ، و العبارة (4) بلغ 0.738 الا انه بصفة عامة يتضح بان افراد العينة تبدي موافقتها على ما تضمنته العبارات بمتوسط حسابي يقدر ب 2.59 و انحراف معياري بلغ 0.715 أي ان اكتشاف المراجع للغش و الأخطاء و التصرفات غير القانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات.

الجدول رقم (6.2): اجابات طرفي العينة حول مساعدة اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية في تضييق فجوة التوقعات.

العامل / العبارات	مراجعي الحسابات					مستخدمي القوائم المالية				
	غير موافق	محايد	موافق	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير موافق	محايد	موافق	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. تعاون الإدارة مع المراجع يسهل عملية اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	15.7	0	84.3	2.6863	0.73548	19.6	7.1	73.2	2.5357	0.80824

2. التخطيط الجيد لعملية المراجعة يؤثر على جودة المراجعة ويساعد على اكتشاف الغش والتضليل.	11.8	0	88.2	2.7647	0.65079	7.1	5.4	87.5	2.8036	0.55333
3. ممارسة المراجع قدر كاف من الشك المهني يساعد على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	15.7	17.6	66.7	2.5098	0.75822	16.1	16.1	67.9	2.5179	0.76256
4. العوامل الاجتماعية والدينية تساعد المراجع على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	27.5	25.5	74.1	2.1961	0.84899	14.3	19.6	66.1	2.5179	0.73833
المتوســــــط الاجمـــــــــالي				**2.539225**	**0.748145**				**2.593775**	**0.715615**

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق الاستبيان

ثالثا: تحليل مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور واهمية المراجعة يقلل من فجوة التوقعات:

1- من وجهة نظر مراجعي الحسابات:

لدى تحليل نتائج بيانات الجدول رقم (7.2) الناتجة عن اراء الدراسة من عينة محافظي الحسابات لمعرفة مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهمية المراجعة للتقليل من فجوة التوقعات حيث تبين ما يلي:

يتضح من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (7.2)، ان متوسطات الحسابية بالنسبة لفئة محافظين قد تتراوح ما بين 2.03 و 2.68 و ان العبارة رقم (1) التي تنص على " المراجع الذي يكتشف الأخطاء والتصرفات غير القانونية أكثر كفاءة من الذي لا يستطيع اكتشافها" و العبارة رقم (3) التي تنص على" كفاءة العاملين بالشركة محل المراجعة عامل مساعد لنجاح عملية المراجعة" هما الأعلى بين المتوسطات الإجابات و بمتوسط حسابي بلغ 2.86، اما الانحراف المعياري للعبارة(1) بلغ0.706 و العبارة (3) بلغ 0.677 ،في حين انا العبارة رقم (5) التي تنص على انه " تتحدد أتعاب المراجع على أساس مدى استجابته لإرضاء الفاعلين في الشركة" احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.03 و الانحراف المعياري بلغ 0.937 ، اذن بصفة عامة يتضح بان افراد عينة الدراسة فئة محافظين يعتبرون انه كلما زاد مستوى ادراك المستخدمين لدور و أهمية المراجعة كلما ساهم في تضييق فجوة التوقعات و ذلك بمستوى مرتفع و بمتوسط حسابي يقدر ب 2.42 و ذلك بانحراف معياري بلغ 0.797 ، اما الانخفاض النسبي للانحرافات المعيارية عن الأوساط الحسابية يؤشر الى مدى تقارب إجابات فئة افراد العينة تجاه عبارات المحور بصفة عامة.

2- من وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية:

لدى تحليل نتائج بيانات الجدول رقم (7.2) الناتجة عن اراء الدراسة من عينة مستخدمي القوائم المالية لمعرفة مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهمية المراجعة للتقليل من فجوة التوقعات حيث تبين ما يلي:

يتضح من خلال ملاحظة البيانات الواردة في الجدول رقم (7.2)، ان متوسطات الحسابية بالنسبة لفئة مستخدمين قد تتراوح ما بين 2.00 و 2.89 و ان العبارة رقم (3) التي تنص على " كفاءة العاملين بالشركة محل المراجعة عامل مساعد لنجاح عملية المراجعة " هي الأعلى بين المتوسطات إجابات، بمتوسط حسابي بلغ 2.89، اما الانحراف المعياري بلغ 0.412،في حين انا العبارة رقم (5)

التي تنص على انه " تتحدد أتعاب المراجع على أساس مدى استجابته لإرضاء الفاعلين في الشركة" احتلت المرتبة الأخيرة بأقل متوسط حسابي و الذي بلغ 2.00 و الانحراف المعياري بلغ 0.934 ، اذن بصفة عامة يتضح بان افراد عينة الدراسة فئة مستخدمي القوائم المالية يعتبرون انه كلما زاد مستوى ادراكهم لدور و أهمية المراجعة كلما ساهم في تضييق فجوة التوقعات و ذلك بمستوى مرتفع و بمتوسط حسابي يقدر ب 2.565 و ذلك بانحراف معياري بلغ 0.565 .

جدول رقم(7.2): إجابات طرفي العينة حول مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور واهمية المراجعة يقلل من فجوة التوقعات.

العامل / العبارات	مراجعي الحسابات					مستخدمي القوائم المالية				
	غير موافق	محايد	موافق	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري	غير موافق	محايد	موافق	متوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1. المراجع الذي يكتشف الأخطاء والتصرفات غير القانونية أكثر كفاءة من الذي لا يستطيع اكتشافها.	13.7	3.9	82.4	2.6863	0.70683	1.8	8.9	89.3	2.8750	0.38435
2. يتوقف تعيين المراجع في الشركة على مدى مقدرته على إعداد تقارير لا تضر بسمعة الشركة وشهرته.	37.3	19.6	43.1	2.0588	0.90359	25.0	17.9	57.1	2.3214	0.85508
3. كفاءة العاملين بالشركة محل المراجعة عامل مساعد لنجاح عملية المراجعة.	11.8	7.8	80.4	2.6863	0.67794	3.6	3.6	92.9	2.8929	0.41247
4. تتأثر عملية المراجعة بنزاهة وأمانة عمال الشركة.	21.6	7.8	70.6	2.4902	0.83361	7.1	8.9	83.9	2.7679	0.57179
5. تتحدد أتعاب المراجع على أساس مدى استجابته لإرضاء الفاعلين في الشركة.	41.2	13.7	45.1	2.0392	0.93725	42.9	14.3	42.9	2.0000	0.93420
6. إدارة الشركة مسؤولة عن تجميع الأدلة والبراهين للمراجع التي تساعده على إعداد التقرير.	13.7	11.8	74.5	2.6078	0.72328	19.6	7.1	73.2	2.5357	0.80824
المتوسط الإجمالي				**2.4281**	**0.797083**				**2.5654**	**0.56572**

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق الاستبيان

المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية ومناقشتها

الفرع الاول: اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي Mann-Whitney

تم اختبار فرضيات الدراسة باستعمال اختبار مان ويتني Man Whitney test، لاختبار وجود تباين في آراء عينتي الدراسة.

أولا: التزام بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات.

نلاحظ من الجدول رقم (8.2)، أن اتجاهات عينة الدراسة إيجابية نحو المحور (**التزام بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات**) وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لفئة محافظي الحسابات قدر ب 2.51 بينما قدر المتوسط الإجمالي لإجابات

المستفيدين من خدمات المراجعة لإجمالي هذه العوامل 2.58 وهذان المتوسطان أكبر من 2.0 (متوسط LIKERT ليكارت الافتراضي)، ولكن هذا لا يدل على وجود دلالة إحصائية، فقد تم اختبار هذه الدلالة إحصائيا عن طريق اختبار مان ويتني اللامعلمي على النحو التالي:

جدول رقم (8.2): نتائج اختبار مان ويتني للمحور الاول

العبارة	U	Z	P
1-التأهيل العلمي والعملي للمراجع يعزز ثقة المستخدم في تقرير المراجع.	1361.500	-0.910	0.363
2-إجراء صداقات مع عمال الشركة محل المراجعة، ضروري لإتمام عملية المراجعة بشكل فعال.	1398.000	-0.218	0.827
3-المنافسة بين مكاتب المراجعة تزيد من جودة التقرير.	1343.000	-0.678	0.498
4-تقييم نظام الرقابة الداخلية يعزز الثقة في تقرير المراجع	1277.000	-1.788	0.074
5-تنفيذ المراجع مهامه بعناية مهنية كافية دون تهاون يرضي الأطراف المستخدمة للتقرير.	1403.000	-0.213	0.831
6-تحتوي تقارير المراجعة على كلمات متكررة ومتشابهة لا تقنع الأطراف المستخدمة له.	1247.500	-1.213	0.225
7-تقرير المراجعة المطول يوفر معلومات وافية عن الشركة ترضي جميع مستخدمي التقرير.	1340.000	-0.624	0.533
8-المراجع في تقريره لا يعطي تأكيدات تتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار.	1396.000	-0.222	0.824
9-احترام المراجع لأخلاقيات مهنة المراجعة يزيد من احترام المستخدم للمهنة.	1170.500	-3.049	0.002
10-المراجع الكفء أكثر استقلالية من المراجع غير الكفء.	1414.000	-0.120	0.904

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق الاستبيان

بالنظر إلى الجدول رقم (8.2) الذي يبين نتائج اختبار مان ويتني والمستخدم لتحديد الفروقات بين آراء فئتي الدراسة فيما يتعلق في التزام بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات نلاحظ أن هناك فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % بين عينتي الدراسة بالنسبة للعوامل التالية:

وقد كانت قيمة P الاحتمالية المحسوبة بالنسبة لهذه العبارات اكبر من 0.05 بينما كانت اصغر بالنسبة لعبارة واحدة، وبما أن قاعدة القرار هي : "**تقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب الاحتمالي اكبر من مستوى المعنوية الذي يحدده الباحث، وترفض الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب اقل من مستوى المعنوية الذي يحدده الباحث**"، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية، مما يعني أن العينة تؤيد قبول فرض العدم بالنسبة لهذه العبارات، وترفضه بالنسبة للعبارة " احترام المراجع لأخلاقيات مهنة المراجعة يزيد من احترام المستخدم للمهنة"، أي لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والمستفيدين من خدمات المراجعة بالنسبة لهذا المحور.

ثانيا: المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية:

نلاحظ من الجدول رقم(9.2) أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابي نحو المحور (**المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش و التصرفات غير قانونية**)، وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العبارات المدرجة تحت هذا المحور لفئة محافظي الحسابات قدرت ب 2.7 بينما بلغ المتوسط الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة لإجمالي هذه العبارات2.5 وهذان المتوسطان اكبر من 2 (متوسط ليكارت الافتراضي)، ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق فقد تم اختبار هذه الدلالة إحصائيا عن طريق اختبار مان ويتني اللامعلمي على النحو التالي:

جدول رقم (9.2): نتائج اختبار مان ويتني للمحور الثاني

العبارة	U	Z	P
1-تعاون الإدارة مع المراجع يسهل عملية اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	1285.500	-1.244	0.214
2-التخطيط الجيد لعملية المراجعة يؤثر على جودة المراجعة ويساعد على اكتشاف الغش والتضليل.	1426.500	-0.017	0.987
3-ممارسة المراجع قدر كاف من الشك المهني يساعد على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	1415.500	-0.094	0.925
4-العوامل الاجتماعية والدينية تساعد المراجع على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.	1131.500	-2.074	0.038

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق الاستبيان

بالنظر إلى الجدول رقم (9.2) نلاحظ أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 % بين عينتي الدراسة بالنسبة للعوامل التالية:

وقد كانت قيمة P الاحتمالية المحسوبة بالنسبة لهذه العبارات أكبر من 0.05 بينما كانت أقل بالنسبة للعبارة" العوامل الاجتماعية والدينية تساعد المراجع على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية"، وبما أن قاعدة القرار هي: "**تقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب الاحتمالي اكبر من مستوى المعنوية الذي يحدده الباحث، وترفض الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب اقل من مستوى المعنوية الذي يحدده الباحث**"، مما يعني أن العينة تؤيد قبول فرض العدم بالنسبة لهذه العبارات، وترفضه بالنسبة للعبارة سابقة الذكر، أي لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والمستفيدين من خدمات المراجعة بالنسبة لهذا المحور.

ثالثا: مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة:

بالنظر إلى الجدول رقم (10.2) نلاحظ أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو المحور (**مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة**) وذلك لأن الوسط الحسابي الإجمالي لهذه العبارات المدرجة تحت هذا المحور لفئة مراجعي الحسابات قدر 3.4 بينما بلغ المتوسط الإجمالي لإجابات المستفيدين من خدمات المراجعة لإجمالي هذه العبارات 3.1 وهذان المتوسطان اكبر من 2.00 (متوسط ليكارت الافتراضي)، ولكن لا يدل ذلك على وجود دلالة إحصائية لهذا الفرق فقد تم اختبار هذه الدلالة إحصائيا عن طريق اختبار مان ويتني اللامعلمي على النحو التالي:

جدول رقم (10.2): نتائج اختبار مان ويتني للمحور الثالث

العبـــــــارات	U	Z	P
1-المراجع الذي يكتشف الأخطاء والتصرفات غير القانونية أكثر كفاءة من الذي لا يستطيع اكتشافها.	1312.500	-1.195	0.232
2-يتوقف تعيين المراجع في الشركة على مدى مقدرته على إعداد تقارير لا تضر بسمعة الشركة وشهرته.	1203.000	-1.535	0.125
3-كفاءة العاملين بالشركة محل المراجعة عامل مساعد لنجاح عملية المراجعة.	1248.000	-1.917	0.055
4-تتأثر عملية المراجعة بنزاهة وأمانة عمال الشركة.	1218.000	-1.799	0.072
5-تتحدد أتعاب المراجع على أساس مدى استجابته لإرضاء الفاعلين في الشركة.	1396.000	-0.218	0.827
6-إدارة الشركة مسؤولة عن تجميع الأدلة والبراهين للمراجع التي تساعده على إعداد التقرير.	1390.500	-0.304	0.761

المصدر: من إعداد الطالبة عن طريق الاستبيان

بالعودة إلى الجدول رقم (10.2) والذي يبين نتائج اختبار مان ويتني والمستخدم لتحديد الفروقات بين آراء فئتي الدراسة فيما يتعلق ب "**مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة**" نجد أنه عند مستوى 0.05 ليس هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين عينتي الدراسة بالنسبة العبارات.

وقد كانت قيمة P الاحتمالية المحسوبة بالنسبة لهذه العبارات أكبر من 0.05 وبما أن قاعدة القرار هي: "**تقبل الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب الاحتمالي أكبر من مستوى المعنوية الذي يحدده الباحث، وترفض الفرضية العدمية إذا كان مستوى المعنوية المحسوب اقل من مستوى المعنوية الذي يحدده الباحث**"، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية، هذا يعني أن العينة تؤيد قبول فرض العدم بالنسبة لهذه العبارات، أي لا يوجد اختلاف جوهري بين آراء كل من المراجعين والأطراف المستفيدة من خدمات المراجعة.

الفرع الثاني: اختبار t –student:

أولا-الفرضية الاولى:

من اجل الإجابة عن الفرضية الأولى يمكن صياغة الفرضية كالتالي:

H_0 : لا يؤثر التزام المرجع بمعايير المراجعة على تضييق فجوة التوقعات.

H_1: يؤثر التزام المرجع بمعايير المراجعة على تضييق فجوة التوقعات.

والجدول التالي رقم (11.2) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05) ودرجة الحرية 106.

جدول رقم(11.2): اختبار T-STUDENT للفرضية الاولى

الفرضية الأولى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوي
يؤثر التزام المرجع بمعايير المراجعة على تضييق فجوة التوقعات	2.5523	0.26363	100.147	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات spss

من خلال برنامج SPSS، فان تحليلنا لهذه النتيجة نجد ان المتوسط الحسابي لجميع العبارات هذا المحور هي 2.5523، وقيمة (T) المحسوبة تساوي 100.147 عند مستوى المعنوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوي (α=0.05)، أي نرفض الفرضية العدمية H0، وتقبل الفرضية البديلة H1، بمعنى ان عبارات المحور الاول" ان هناك تأثير على تضييق فجوة التوقعات من خلال التزام المراجع بمعايير المراجعة".

ثانيا–الفرضية الثانية:

من اجل الإجابة عن الفرضية الثانية يمكن صياغة الفرضية كالتالي:

H_0 : لا يساعد اكتشاف المراجع الغش و الأخطاء و التصرفات غير قانونية في تضييق فجوة التوقعات.

H_1 : يساعد اكتشاف المراجع الغش و الأخطاء و التصرفات غير قانونية في تضييق فجوة التوقعات.

والجدول التالي رقم (12.2) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية وذلك عند مستوى دلالة (α=0.05) ودرجة الحرية 106.

جدول رقم(12.2): اختبار T-STUDENT للفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوي
اكتشاف المراجع الأخطاء والغش والتصرفات غير قانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات	2.5678	0.38786	68.481	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات spss

من خلال برنامج SPSS، فان تحليلنا لهذه النتيجة نجد ان المتوسط الحسابي لجميع العبارات هذا المحور هي 2.5678، وقيمة (T) المحسوبة تساوي 68.481 عند مستوى المعنوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوي (α=0.05)، أي نرفض الفرضية العدمية H0، وتقبل الفرضية البديلة H1، بمعنى ان عبارات المحور الثاني" ان اكتشاف المراجع للغش والأخطاء والتصرفات غير قانونية يساعد ويساهم بشكل فعال في تضييق فجوة التوقعات"

ثالثا–الفرضية الثالثة:

من اجل الإجابة عن الفرضية الثالثة يمكن صياغة الفرضية كالتالي:

H0: لا يساهم ادراك مستخدمين لدور و أهمية المراجعة في تضييق فجوة التوقعات.

H1: يساهم ادراك مستخدمين لدور و أهمية المراجعة في تضييق فجوة التوقعات.

والجدول التالي رقم (13.2) يبين النتائج التي تم الحصول عليها عند اختبار هذه الفرضية وذلك عند مستوى دلالة (a=0.05) ودرجة الحرية 106.

جدول رقم(13.2): اختبار T-STUDENT الفرضية الثالثة

الفرضية الثالثة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	مستوى المعنوي
مستوى إدراك مستخدمين لدور وأهمية المراجعة يساهم في تضييق فجوة التوقعات	2.5000	0.37687	68.618	0.000

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على معطيات spss

من خلال برنامج SPSS، فان تحليلنا هذه النتيجة نجد ان المتوسط الحسابي لجميع العبارات هذا المحور هي 2.5000، وقيمة (T) المحسوبة تساوي 68.618 عند مستوى المعنوي 0.000 وهي اقل من مستوى المعنوي (α=0.05)، أي نرفض الفرضية العدمية H0، وتقبل الفرضية البديلة H1، بمعنى ان عبارات المحور الثالث" انه كلما زات مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهمية المراجعة كلما قلل من نسبة فجوة التوقعات في بيئة المراجعة ".

الفرع الثالث: اختبار تحليل التباين الأحادي *One Way ANOVA*:

اجرينا اختبار تحليل التباين الأحادي " **F**" ويسمى (**ANOVA**) في تحليل التباين لتفسير ظاهرة معينة وذلك بتحديد متغير تابع يفسر من قبل متغير اخر.

أولا–اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر:

لإجراء هذا الاختبار يمكن صياغة الفرضيات كالاتي:

H0 : لا يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير العمر.

H1 : يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير العمر.

جدول رقم (14.2): نتائج تحليل التباين الأحادي (one way anova) لمتغير العمر

العمر	نموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبة f	مستوى العينة

المحور الاول	**Between**	0.139	3	0.46	0.660	0.578
	Within	7,228	103	0.70		
	Total	7,367	106			
المحور الثاني	**Between**	0.745	3	0.248	1.683	0.175
	Within	15,201	103	0.148		
	Total	15,946	106			
المحور الثالث	**Between**	0.274	3	0.091	0.636	0.593
	Within	14,782	103	0.144		
	Total	15,056	106			

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات الاستبيان

يوضح الجدول السابق مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار للمحاور على الترتيب حيث أن احتمال المعنوية أخذ القيم (0.578) و (0.175) و (0.593) أكبر من 0.05.

وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية (فرضية العدم H0) أي لا يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير العمر.

ثانيا–اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي:

لإجراء هذا الاختبار يمكن صياغة الفرضيات كالاتي:

H0: لا يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير المؤهل العلمي.

H1 : يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (15.2): نتائج تحليل التباين الأحادي (one way anova) لمتغير التأهيل العلمي.

المؤهل العلمي	نموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبة f	مستوى العينة
المحور الاول	**Between**	0.064	3	0.021	0.300	0.825
	Within	7.303	103	0.071		
	Total	7.367	106			
المحور الثاني	**Between**	1.975	3	0.658	4.852	0.003
	Within	13.972	103	0.136		
	Total	15.946	106			

المحور الثالث	**Between**	0.476	3	0.159	1.121	0.344
	Within	14.580	103	0.142		
	Total	15.056	106			

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات الاستبيان

يوضح الجدول السابق مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار للمحاور على الترتيب حيث أن احتمال المعنوية أخذ القيم (0.825) و (0.344) بالنسبة للمحور الأول والمحور الثالث أكبر من 0.05، اما المحور الثاني فكانت قيمة الاحتمال المعنوي (0.003) اقل من 0.05.

وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية (فرضية العدم H0) أي لا يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمؤهل العلمي بالنسبة للمحورين الأول والثالث، ونرفض الفرضية العدمية عند المحور الثاني أي يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمؤهل العلمي.

ثالثا–اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير الخبرة المهنية:

لإجراء هذا الاختبار يمكن صياغة الفرضيات كالاتي:

H0: لا يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير المؤهل العلمي.

H1 : يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للمتغير المؤهل العلمي.

جدول رقم (16.2): نتائج تحليل التباين الأحادي (one way anova) لمتغير الخبرة المهنية.

الخبرة المهنية	نموذج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	المحسوبة f	مستوى العينة
المحور الاول	**Between**	0,235	3	0,078	1,131	0,340
	Within	7,132	103	0,069		
	Total	7,367	106			
المحور الثاني	**Between**	0,036	3	0,012	0,078	0,972
	Within	15,910	103	0,154		
	Total	15,946	106			
المحور الثالث	**Between**	0,179	3	0,060	0,412	0,745
	Within	14,877	103	0,144		
	Total	15,056	106			

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات الاستبيان

يوضح الجدول السابق مقارنة المتوسطات عن طريق اختبار للمحاور على الترتيب حيث أن احتمال المعنوية أخذ القيم (0,340) و (0,972) و (0,745) أكبر من 0.05.

وبذلك نقبل بالفرضية الصفرية (فرضية العدم H0) أي لا يوجد فروقات بين متوسطات الإجابات تبعا للخبرة المهنية.

مما سبق نخلص بأن نتائج اختبار الفرضيات الفرعية السابقة تبين بأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط اجابات عينتي الدراسة تبعا للخصائص الديموغرافية بالنسبة لالتزام المراجع بمعايير المراجعة ومسؤوليته تجاه اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية ومستوى إدراك المستخدمين لدور وأهمية المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات، بمعنى أن الخصائص الديموغرافية لأفراد عينتي الدراسة لا تؤثر على تضييق فجوة التوقعات.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل حاولنا التقرب إلى الواقع التطبيقي للظاهرة فجوة التوقعات في البيئة المحاسبية الجزائرية، حيث حاولنا ربط الجزء التطبيقي بالجزء النظري، أين قمنا باستعمال الاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي فتمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

- المجتمع ليس له دراية كافية بموضوع الدراسة على اعتبار ان الموضوع فلسفي أكثر منه تطبيقي.
- ظاهرة فجوة التوقعات هي حسية حيث تتميز بلا ملموسية مما يصعب تقييمها وحصرها.
- عدم تفرقت بعض المستجوبين بين المستخدمين ومحافظي الحسابات وهذا يرجع لعدم ادراكهم لمهنة المراجعة ومن هو مستفيد من القوائم المالية.
- ان مستخدمي القوائم المالية في البيئة الجزائرية تنحصر في فئة قليلة وذلك لغياب أسواق المال (البورصة).
- قلة شركات الأموال في البيئة الجزائرية إلا أن الشركات المتوفرة هي شركات عائلية قد لا تحتاج إلا خدمات مراجع الحسابات.
- كانت التحليلات متناسقة مع ما تم طرحه في الفصل السابقة، حيث سنقوم بتفصيل هذه النتائج في خاتمة هذه الدراسة.
- لمعايير المراجعة وللهيئات المهنية دور كبير في اتساع فجوة التوقعات بين مراجعي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية من خلال عدم تبني المعايير الدولية في مجال المراجعة، وعدم متابعة تطوير وتكوين المراجعين من الهيئات الرقابية.
- يمكن القول ان أهم ما يدعم في تضييق هذه الفجوة هو الإلمام بمقتضيات عمل مراجع الحسابات من طرف مستخدمي القوائم المالية.
- للمراجع له دور بارز في تقليص هذه الفجوة من خلال الحرص على بذل العناية الكافية عند أدائه لعمله والحرص على تقديم تقارير ذات جودة عالية.

الخاتمة

لقد اصبح واضحا على المستويين الفكري التطبيقي ان ظاهرة فجوة التوقعات هي اكثر المشاكل التي تهدد مهنة المراجعة في البيئة المحاسبية الجزائرية، وعلى رغم كثرة الدراسات التي أجريت عليها الا ان الفجوة مازالت موجودة و تزداد اتساعا، ومن اجل محاولة تضييقها ارتأينا من خلال هذه الدراسة الى بناء مجموعة من الدوافع من طرف مراجعي الحسابات و مستخدمي القوائم المالية للوصول الى طرق و آليات تمكننا على تقليص من فجوة التوقعات الى ادنى حد ممكن للزيادة الثقة مستخدمي القوائم المالية و اعتماد على تقارير المالية المعدة من طرف مراجعي الحسابات في اتخاذ القرارات اين قمنا بصياغة نموذج يشمل جميع جوانب الدراسة .

وفي سياق فإن موضوع تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات يعتبر جزء من كل الدراسات التي تحاول التخلص من هذه الظاهرة، لهذا فقد كانت إشكالية الدراسة معرفة الى أي مدى يمكن تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات.

ومن اجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال الجمع بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة والميدانية من جهة أخرى، حيث تناولنا في الدراسة النظرية فصل تعرضنا في مبحثه الأول الى الإطار المفاهيمي حول فجوة التوقعات والمبحث الثاني شمل بعض الدراسات السابقة لموضوع فجوة التوقعات اما الدراسة الميدانية فقد اعتمدت على استبانة موجهة الى عينة من المراجعين ومستخدمي القوائم المالية بمنطقة الجنوب الشرقي للوطن وقد تم استنتاج من هذه الدراسة ما يلي:

- نقص مستوى الادراك لظاهرة فجوة التوقعات في البيئة الجزائرية.
- صدور معايير مراجعة من طرف وزارة المالية بدلا من مجلس خاص بمهنة المراجعة مما تأخذ طابع حكومي أكثر من طابع مهني.
- لكل طرف من أطراف فجوة التوقعات له يد توسيع فجوة التوقعات.
- يمكن تضييق هذه الظاهرة إذا زاد الاهتمام والوعي بها.
- ظهور اراء مؤيدة تماما للعوامل المساعدة والمؤثرة في تضييق فجوة التوقعات من حيث الالتزام ومسؤولية المراجع وتوقعات المستخدمين.

نتائج اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: "يؤثر التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات"

من خلال نتائج الدراسة المتحصل عليها أبدت عينتي الدراسة اتفاقهما في الإجابة بالموافق على العبارات التي تتمحور حول تأثير التزام المراجع بمعايير المراجعة في تضييق فجوة، حيث انه كلما كان زاد التزام المراجع بالمعايير كلما كان أكثر استقلالية وكفاءة ويكون اعداده للتقرير بجودة عالية وراي محايد وسليم كلما زاد في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية في تقرير المراجع، واتفقت اراء العينة على ان كلما كان احترام المراجع لأخلاقيات مهنة المراجعة كلما زاد احترام المستخدمين للمهنة، و هذا باعتبار ان المعايير المراجعة المتعارف عليها عبارة عن تلك الأنماط أو المقاييس أو الأدلة أو الإرشادات الفكرية الملزمة حيث يتعين على الراجعين القانونيين الالتزام بها عند

أداء عمليات المراجعة، فتلك المعايير لا تدرس مشاكل مراجعة معينة وإنما تمثل إطار عمل شامل لعملية مراجعة القوائم المالية، لذلك فان عينة الدراسة تؤيد فكرة انه عند التزام المراجع بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات، و بالتالي تم قبول الفرضية الأولى.

- **الفرضية الثانية:** "ان اكتشاف المراجع للغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية يساعد في تضييق فجوة التوقعات"

عند تحليل نتائج هذه الفرضية لاحظنا أن هناك اتفاق في اراء عينتي الدراسة حول مسؤولية المراجع اتجاه اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير القانونية وان هذا الامر أحد الأسباب الرئيسية التي تساهم في تضييق فجوة التوقعات، بمعنى انه كلما استطاع المراجع اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية كلما زادت الثقة حول مهنة المراجعة واعتماد أكثر على تقرير المراجع في اتخاذ القرارات، وبعد اجراء اختبار T، تم قبول الفرضية الثانية.

- **الفرضية الثالثة:** " ان مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهمية المراجعة يقلل من فجوة التوقعات"

مما سبق ذكره حول نتائج تحليل الفرضية الثالثة نلاحظ ان هناك تطابق في اراء عينتي الدراسة حول مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهمية المراجعة ن على ان هذا الامر يقلل من الفجوة الموجودة بينهما بحيث اتفق الطرفان على ان هذا الامر يقلل من الفجوة الموجودة بينهما، فكلما زاد مستوى إدراك المستخدمين لدور وأهمية المراجعة كلما كانت توقعاتهم معقولة وهذا يقلل من فجوة التوقعات، وبالتالي تم قبول الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

- يعد كل من التأهيل العلمي والخبرة العملية لمراجع الحسابات وإلمامه بمعايير المراجعة المتعارف عليها من الأطر الهامة في تعزيز ثقة المستخدمين والرفع من أداء المراجع وكفاءة عملية المراجعة.
- وجود فجوة توقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات تعود إلى نقص في الكفاءة المهنية عند المراجع وعدم الالتزام بكثير من المعايير المراجعة المتعارف عليها.
- هناك قصور من وزارة المالية بعدم إصدار نشرات لتوعية المجتمع المالي توضح فيها مسئوليات المراجع والمخاطر المتأصلة في عملية المراجعة وطبيعة عمل مراجع الحسابات.
- الوزارة المالية لم تمارس دورًا في مراقبة جودة أداء المراجعين ومتابعة تنفيذهم لأعمالهم وذلك بمتابعة مكاتب المراجعة وحثها على ضرورة إيجاد قسم خاص لمراقبة جودة أدائها.
- وجود توقعات غير المعقولة من جانب مستخدمي القوائم المالية ناتجة عن عدم فهمهم للمراجعة ومعاييرها.
- يقوم الكثيرون من أصحاب المؤسسات بعمليات المراجعة إلا في حالات الاضطرار فقط، ولا يقومون بها كعملية تقنية تساعد على تحسين المخرجات وجودة المعلومة.
- لقد أكدت نتائج الدراسة النظرية بأنه لا يمكن إنجاز مراجعة بدقة مطلقة بسبب التقييد المتأصل في عملية المراجعة، ولخفض فجوة التوقعات يجب تثقيف الجمهور بواجبات ومسؤوليات المراجع وتحسين صياغة وطريقة توصيل التقرير إلى مستخدمي

القوائم المالية.

توصيات البحث:

على ضوء النتائج السابقة، يمكن تقديم بعض التوصيات:

- لابد على المراجع أن يلتزم بالمعايير المتعارف عليها بكل دقة وصرامة خلال أدائه لمهامه وخلال إعداده لمحتوى التقرير.
- حتى تكون عملية المراجعة سليمة وفعالة في بيئة المراجعة بالجزائر لابد من تخطيط سليم وتنفيذ فعال للإجراءات والعمليات المتعارف عليها.
- أصبحت صياغة تقرير المراجع بطريقة موحدة في الجزائر وتبسيطه وصياغة محتوياته بشكل سهل ضرورة ملحة تفرضها مقتضيات الأمر لكونه يسهل الأمر على مستخدمي المعلومات المالية في فهمه.
- الالتزام بتبني معايير المراجعة الدولية يمثل خطوة نحو تدويل مهنة المراجعة، إلا أنه وفي ظل التطورات الحاصلة لابد من تبنيها كحتمية وليس كخيار، مع تغيير ما يجب تغييره وفقا لمتطلبات البيئة المحلية.
- لابد من المراجع الخارجي أن يقوم بدوره في إعلام مستخدمي المعلومات المالية بما تتطلبه المهنة لتضييق فجوة التوقعات.
- لابد من الهيئة المنظمة للمهنة بالجزائر أن تولي عناية كافية في مراقبة جودة التقارير وطريقة عمل المراجعين، عن طريق لجان متابعة للجودة والنوعية.
- العمل على تفعيل وتنشيط سوق الأوراق المالية الجزائرية بغية تطوير مهنة المراجعة وإيجاد مكاتب مراجعة تساير نظيرتها في الدول المتقدمة.

افاق الدراسة:

تناولت هذه الدراسة موضوع تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في البيئة الجزائرية، وبالرغم من أن موضوع فجوة التوقعات يأخذ عدة اتجاهات في المراجعة مازال حديثا بالنسبة للجزائر إلا أننا حاولنا القيام بدراسة الموضوع من ثلاث جوانب (التزام بالمعايير، مسؤولية المراجع اتجاه اكتشاف الغش والاخطاء و التصرفات غير القانونية، مستوى ادراك المستخدمين للمراجعة) عن طريق إجراء استبانة على عينة من الجنوب الشرقي للوطن وفي هذا الصدد يمكننا اقتراح مواضيع تساهم في تضييق ظاهرة فجوة التوقعات كما يلي:

- العوامل المؤثرة على مسؤولية مراجع الحسابات من وجهة نظر مراجعي الحسابات في الجزائر.
- دراسة مستوى إدراك المجتمع المالي للإطار العلمي والعملي للمراجع واثاره على تضييق فجوة التوقعات.
- تبني معايير المراجعة الدولية مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- **الكتب:**

1-أمين السيد أحمد لطفي، **فلسفة المراجعة**، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،2008.

2-جورج دانيال غالى، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الالفية الثالثة**، دار الجامعية، القاهرة، 2003.

3- شحاتة السيد شحاته ود/ منصور احمد البديوى، دراسات **في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.

4-طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة**، الجزء الأول، الدار الجامعية، مصر، سنة2004.

5-محمد بلال الزغبي، عباس الطلافحة، **النظام الاحصائيspss**، دار وائل، الأردن، طبعة ثالثة، 2006.

6-محمد سامي راضي، **موسوعة المراجعة المتقدمة**، دار التعليم الجامعي، مصر،2003.

- **البحوث العلمية:**

أ- أطروحات دكتوراه:

1-شدري معمر سعاد، **التقارير المالية للمراجع وآثارها على اتخاذ القرارات في ظل الأزمات المالية العالمية**، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة* بومرداس، 2014

2-صديقي مسعود، **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية**، مذكرة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2004

3-كرمية نسرين، **دراسة تحليلية لمدى تأثير آليات حوكمة الشركات على تضييق فجوة التوقعات في المراجعة**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3 ،2015

4-مفيد عبد اللاوي، **آليات وطرق تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية وتقارير محافظي الحسابات**، أطروحة دكتوراه، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014

ب–رسائل ماجستير:

5–أحمد برير، **جودة المراجعة مدخلا لتضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات،** أطروحة ماجستير، قسم علوم التجارية، جامعة ورقلة، 2014

6– إسلام عبد الفاتح محفوظ يوسف، **قياس أثر فجوة التوقعات في مراجعة على قرارات مستثمرين في سوق الأوراق المالية في مصر**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم المحاسبة، جامعة بنها، 2011

7–محمد عبد الرحمن حسن القضاة، **فجوة التوقعات وسبل تضييقها من وجهة نظر المدققين الخارجيين ووحدات الاستثمار في البنوك التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير، جامعة جرش،2013

8– محمود شعبان حسين أحمد، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات وسبل تضييقها"**، شهادة الماجستير، جامعة فلسطين، سنة 2007.

9– مصطفى محمود مصطفى، **دور معايير المراجعة في تضييق فجوة التوقعات، أطروحة ماجستير**، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2008.

10– هاني محمد خليل، **مدى تأثير حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2009

ج–مذكرة ماستر:

11– بن عثمان مفيدة، **دور حوكمة المؤسسات في تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي التقارير المالية ومراجعي الحسابات**، مذكرة ماستر، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.

12– خليل محمد امين، **مدى تأثير جودة المراجعة في فجوة التوقعات بين احتياجات مستخدمي القوائم المالية**، مذكرة ماستر، قسم علوم التجارية، جامعة ورقلة، 2015.

13– سمية الارقاط، **طرق تضييق التوقعات بين تقارير مراجع الحسابات ومستخدمي المعلومات المالية في الجزائر**، قسم التسيير، جامعة الوادي، 2012.

14–عبد الرازق محمد الفرج، **العوامل المؤثرة على تضييق فجوة التوقعات في التدقيق :وجهات نظر مدققي الحسابات الخارجيين والمستثمرين في الأردن**، مجلة العربية للمحاسبة، جامعة البلقاء الأردن، المجلد 16، العدد الأول،2013.

15–عبد الرزاق خليل، رشيدة خالدي، **تفعيل نظام محاسبي سليم بما يسهم في التقليص من فجوة التوقعات، مجلة رؤى اقتصادية**، العدد السابع، ديسمبر 2014.

16-فاتح سردوك، **دراسة تحليلية لفجوة التوقعات ببيئة المراجعة الخارجية للحسابات في الجزائر**، مجلة الرؤى الاقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، العدد 9، 2015.

17-فهده بنت سلطان السديري، د/ حسام بن عبد المحسن العنقري، **فجوة التوقعات المرتبطة بمقومات الوفاء بمتطلبات الأطراف المستفيدة وتأثر تنظيم وممارسة مهنة مراجعة الحسابات في المملكة العربية السعودية بالتحديات المعاصرة**، مؤتمر العلمي الرابع، جامعة الملك عبد العزيز /السعودية، سنة 2005.

18-فهيم سلطان محمد الحاج، **آليات حوكمة الشركات ودورها في تضييق فجوة التوقعات في المراجعة في الشركات المساهمة العامة السودانية**، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصاد، جامعة السودان، العدد الأول، 2012.

19-مؤيد محمد علي الفضل، **فجوة التوقعات ومدى تأثيرها ببعض المتغيرات الشخصية**، مجلة العربية للمحاسبة، الجامعة القادسية العراق، 2012.

20-محمود الجبالي، د/ علي الزعبي، أ/ زياد شويات، أ/ ربى العقلة، **فجوة التوقعات بين مدققي الحسابات القانونيين والمستثمرين في الأردن**، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، جامعة اربد الأهلية، جامعة البلقاء التطبيقية كلية اربد جامعة البلقاء التطبيقية .كلية عجلون.

21-مقدم عبيرات، رشيد خالدي، **حوكمة الشركات كآلية للتضييق من فجوة التوقعات في مهنة المراجعة القانونية في الجزائر**، الملتقى العلمي الدولي، ورقلة **الجزائر**، **2013**.

- **الملتقيات والمداخلات**

22- يوسف محمود جربوع، **فجوة التوقعات بين المجتمع المالي ومراجعي الحسابات القانونيين وطرق معالجة تضييق هذه الفجوة**، كلية التجارة- الجامعة الإسلامية غزة، مجلة الجامعة الإسلامية) سلسلة الدراسات الإنسانية (المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، يونيو2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- McEnroe and Martens, (Auditors and Investors Perception of the Expectation Gap), 2011.

2- Mehdi Salehi, (Audit expectation gap: Concept ،nature and trace),

3- Nikhil Chandra Shill FCMA ،Expectations Gap and Pre-Financial Reporting Act Regime, 2015

4- Porter, (An Empirical Study of the Audit Performance-Expectation Gap), 1994.

2011.

الملحق رقم (01): قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	اسم الأستاذ	درجة العلمية	الجهة العاملة
01	عبد الله مايو	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
02	رشيد مناصرية	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
03	خير الدين قريشي	أستاذ مساعد –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
04	محمد العربي قزون	أستاذ مساعد –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
05	حسان بن مالك	أستاذ محاضر –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
06	خالد مقدم	أستاذ مساعد –أ–	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
07	نصر رحال	أستاذ محاضر –أ–	جامعة حمى لخضر الوادي

الملحق رقم (2): استمارة الاستبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التجارية

سنة ثانية ماستر، تخصص دراسات محاسبية وجبائية معمقة

السادة: مراجعي ومحافظي الحسابات، مستخدمي القوائم المالية ...

تحية طيبة وبعد ...

تقوم الباحثة بإعداد دراسة لنيل شهادة الماستر، بعنوان **"تضييق فجوة التوقعات بين مستخدمي القوائم المالية ومراجعي الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية "** من خلال دراسة تحليلية لآراء عينة من محافظي الحسابات وعينة من مستخدمي القوائم المالية.

ويمثل هذا الاستبيان أحد الجوانب الهامة للبحث، لذا أرجو من سيادكم التكرم بالإجابة الدقيقة على الأسئلة الواردة بالاستبيان ستكون محل تقدير عالي وسوف تساعدني للوصول الى نتائج محكمة.

كما تأكد الطالبة ان اجابتكم لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي.

ولكم خالص الشكر والتقدير

الطالبة: مجول حنان

1– العمر: اقل من25 سنة ☐ من 25 الى 35 سنة ☐ من 35 الى 50 سنة ☐

أكثر من 50 سنة ☐

2– المؤهل العلمي: غير جامعي ☐ ليسانس ☐ ماجستير /ماستر ☐ دكتوراه ☐

شهادة أخرى ☐ اذكرها ....

3- الخبرة المهنية: اقل من 5 سنوات ☐ من 5 الى 10سنوات ☐

من 10 الى 15 سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

4- المهنة: فئة محافظي الحسابات ☐ فئة مستخدمي القوائم المالية ☐

محاور الاستبيان :

فجوة التوقعات: هي الاختلاف بين ما يستطيع ان يفعله المراجع وما يريده او يتوقعه مستخدمي القوائم المالية.

المحور الأول: التزام المراجع بمعايير المراجعة.

	العبارات	موافق	غير موافق	محايد
1	التأهيل العلمي والعملي للمراجع يعزز ثقة المستخدم في تقرير المراجع.			
2	إجراء صداقات مع عمال الشركة محل المراجعة، ضروري لإتمام عملية المراجعة بشكل فعال.			
3	المنافسة بين مكاتب المراجعة تزيد من جودة التقرير.			
4	تقييم نظام الرقابة الداخلية يعزز الثقة في تقرير المراجع.			
5	تنفيذ المراجع مهامه بعناية مهنية كافية دون تهاون يرضي الأطراف المستخدمة للتقرير.			
6	تحتوي تقارير المراجعة على كلمات متكررة ومتشابهة لا تقنع الأطراف المستخدمة له.			
7	تقرير المراجعة المطول يوفر معلومات وافية عن الشركة ترضي جميع مستخدمي التقرير.			
8	المراجع في تقريره لا يعطي تأكيدات تتعلق بقدرة الشركة على الاستمرار.			
9	احترام المراجع لأخلاقيات مهنة المراجعة يزيد من احترام المستخدم للمهنة.			
10	المراجع الكفء أكثر استقلالية من المراجع غير الكفء.			

المحور الثاني: المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش.

	البيان	موافق	غير موافق	محايد
1	تعاون الإدارة مع المراجع يسهل عملية اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.			
2	التخطيط الجيد لعملية المراجعة يؤثر على جودة المراجعة ويساعد على اكتشاف الغش والتضليل.			
3	ممارسة المراجع قدر كاف من الشك المهني يساعد على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.			
4	العوامل الاجتماعية والدينية تساعد المراجع على اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية.			

المحور الثالث: مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة.

	البيان	موافق	غير موافق	محايد
1	المراجع الذي يكتشف الأخطاء والتصرفات غير القانونية أكثر كفاءة من الذي لا يستطيع اكتشافها.			
2	يتوقف تعيين المراجع في الشركة على مدى مقدرته على إعداد تقارير لا تضر بسمعة الشركة وشهرته.			
3	كفاءة العاملين بالشركة محل المراجعة عامل مساعد لنجاح عملية المراجعة.			
4	تتأثر عملية المراجعة بنزاهة وأمانة عمال الإدارة.			
5	تتحدد أتعاب المراجع على أساس مدى استجابته لإرضاء الفاعلين في الشركة محل المراجعة.			
6	إدارة الشركة مسؤولة عن تجميع الأدلة والبراهين للمراجع التي تساعده على إعداد التقرير.			

شكرا جزيلا ....

الفهـــــرس	الصفحة

الإهداء..... III

الشكر..... IV

ملخص..... V

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال..... VIII

قائمة الملاحق..... IX

المقدمة..... أ

الفصل الأول: الإطار الفكري لفجوة التوقعات في الجزائر، ودراسات السابقة

تمهيد 2

المبحث الأول: الإطار الفكري لفجوة التوقعات في الجزائر..... 3

المطلب الأول: طبيعة فجوة التوقعات ومكوناتها..... 3

الفرع الأول: مفهوم فجوة التوقعات..... 3

الفرع الثاني: مكونات فجوة التوقعات..... 4

أولا: فجوة المعقولية..... 5

ثانيا: فجوة الأداء..... 5

المطلب الثاني: أسباب نشأة فجوة التوقعات واثارها..... 6

الفرع الأول: أسباب نشأت فجوة التوقعات..... 6

أولا: الأسباب المتعلقة بمراجعي الحسابات..... 7

ثانيا: أسباب متعلقة بمستخدمي القوائم المالية..... 8

الفرع الثاني: اثار فجوة التوقعات..... 10

أولا: الآثار السلبية..... 10

ثانيا: الآثار الإيجابية..... 10

المطلب الثالث: جهود المنظمات المهنية وسبل تضييق فجوة التوقعات..... 11

الفرع الأول: جهود المنظمات المهنية تجاه تضييق نطاق فجوة التوقعات..... 11

أولا: المعايير المتعلقة باكتشاف الغش والمخالفات والأعمال غير القانونية 11

ثانيا: المعايير الخاصة بزيادة فعالية المراجعة 12

ثالثا: معايير تحسين الاتصالات الخارجية..... 12

الفرع الثاني: طرق وسبل تضييق فجوة التوقعات..... 13

أولا: تدعيم استقلال المراجع الخارجي..... 13

ثانيا: التحسين المستمر في معايير المحاسبة والمراجعة..... 13

ثالثا: زيادة فاعلية الاتصال والإعلام عن دور المراجع ومسؤولياته في المجتمع..... 13

رابعا: اكتشاف الغش والأخطاء والتصرفات غير قانونية..... 14

خامسا: التقليل أو الحد من المغالاة في توقعات مستخدمي القوائم المالية..... 14

المبحث الثاني: قراءة بعض دراسات السابقة لفجوة التوقعات..... 16

المطلب الأول: نظرة لبعض دراسات السابقة..... 16

الفرع الأول: بعض الدراسات العربية السابقة..... 16

الفرع الثاني: بعض الدراسات الاجنبية السابقة..... 19

المطلب الثاني: ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة..... 20

الفرع الأول: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 20

أولا: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 20

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة..... 21

الفرع الثاني: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة..... 21

خلاصة الفصل..... 22

الفصل الثاني: دراسة ميدانية لعينة من محافظي الحسابات ومستخدمي القوائم المالية

تمهيد 24

المبحث الأول: الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة..... 25

المطلب الأول: الطرق المستخدمة..... 25

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة..... 25

أولا: مجتمع الدراسة..... 25

ثانيا: عينة الدراسة..... 25

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة..... 26

أولا: تحديد متغيرات الدراسة 26

ثانيا: قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة..... 26

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة في المعالجة..... 26

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة..... 26

أولا: تصميم أداة الدراسة (الاستبيان)..... 26

ثانيا: تحكيم الاستبيان..... 27

الفرع الثاني: البرامج المستخدمة في معالجة الاستبيان..... 27

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان ومناقشتها..... 28

المطلب الأول: عرض وتحليل نتائج الاستبيان..... 28

الفرع الأول: تحليل محور المتغيرات الديموغرافية..... 28

أولا-تحليل عامل العمر..... 28

ثانيا-تحليل عامل التأهيل العلمي..... 29

ثالثا-تحليل عامل الخبرة..... 30

رابعا-تحليل عامل الفئة..... 30

الفرع الثاني: تحليل المحاور الخاصة بوجهة نظر العينة..... 31

أولا–تحليل التزام المراجع بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات..... 31

ثانيا–تحليل اكتشاف الغش والتصرفات غير القانونية في تضييق فجوة التوقعات..... 33

ثالثا–تحليل مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور واهمية المراجعة يقلل من فجوة التوقعات..... 34

المطلب الثاني: الاختبارات الإحصائية ومناقشتها..... 35

الفرع الاول: اختبار فرق المتوسطين اللامعلمي Mann-Whitney..... 35

أولا–التزام بمعايير المراجعة يؤثر في تضييق فجوة التوقعات..... 37

ثانيا–المراجع مسؤول عن اكتشاف الأخطاء والغش والتصرفات غير القانونية..... 37

ثالثا–مستوى إدراك مستخدمي القوائم المالية لدور وأهداف المراجعة..... 37

الفرع الثاني: اختبار t –student: 38

أولا–الفرضية الأولى..... 39

ثانيا–الفرضية الثانية..... 39

ثالثا–الفرضية الثالثة..... 40

الفرع الثالث: اختبار تحليل التباين الأحادي *One Way ANOVA*..... 40

أولا–اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير العمر..... 40

ثانيا–اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير المؤهل العلمي..... 41

ثالثا–اختبار تحليل التباين الأحادي لمتغير الخبرة المهنية..... 42

خلاصة الفصل..... 44

الخاتمة **45**

المراجع **49**

الملاحق..... **53**

الفهرس..... **57**